احدهما مبدأ والآخر يشبه لا مبدأ او غير متشاركين في
الجنس اعني الموضوع بل في جنسه فيكون ايضا احد العلمين
تحت الآخر فيكون الشركة في المبدأ على نحو ما اخذنا قبل
واما العلوم المختلفة التي ليس بعضها تحت بعض فلا يمكن
ان تشترك في المبدأ الخاص البتة لا على ان تدخل
حد بينهما في الوسط ولا فوق منهما ولا تحت منهما ولا
خارجا موضوعا او محمولا مختلفا في ذلك في علمين واما
المبادي العامة مثل قولنا ان كل شيء اما ان يصدق عليه
موجبة واما ان يصدق عليه سالبة فقد تشترك فيها
لان هذه المبادي صالحة في بيان احوال جميع الموجودات
المختلفة التي بعضها كم وبعضها كيف وبعضها شيء آخر
لانها من جملة ما هو مبدأ ما في العلم الناظر في الموجود
من جهة ما هو موجود ولكنها يؤخذ في العلوم بالقوة
ولا يؤخذ البتة بالفعل مقدمات من جهة كبرى ولا
صغرى الا وقد اخذت مخصصة بموضوع ذلك العلم
وبعوارضه الذاتية على ما بينا جميع ذلك فيما سلف فاذن
لا يكون في العلوم المختلفة اشتراك بالفعل بل بالقوة و النتايج

المطلوبة

المطلوبة في العلوم وان كانت تزيد على المقدمات على النحو
العلوم في تركيب القياس فليست زيادة مفرطة خارجة
غير بينة عن نسبة محفوظة وليس يستنتج عن تلك المقدمات
الا تلك النتائج باعيانها ولست تصلح لغير ذلك القدر من
الكثرة واذا دخل حد من جانب او وسط لم تردد اية
نتيجة اتفقت بل يناسب ذلك فاذا كانت نسبة المقدمات
مع النتائج من هذه النسبة فكيف يكون اللواتي هي المبادئ
منها صالحة لان ينتج منها الا هذه بل نتائج خارجة من هذه
فان جميع المقدمات التي في علم ما لا ينتج منها الا المناسبة
لتلك المقدمات فبعضها التي هي المبادي ابعد من ان
ينتج منها مسائل علوم اخرى غير مناسبة لذلك العلم
وكيف والنتائج المطلوبة في العلوم غير متناهية با
لقوة لحصول الحد ودالة للمبادي متناهية فان المبادي
والاصول الموضوعة لكل صناعة متناهية واما النسب
الممكن اعتبارها بينها وبين عوارضها وان كانت
في ذواتها محصورة فقد لا يتناهى بالقوة من جهة
ان بعض المحمولات يكون ضرورية مستقرة في الشيء

دايمة وبعضها ممكنة تحصل باعتبارات نفسها امثال ذلك ان
المثلث المتساوي الساقين من حاله ان زاويتيه متساويتان
فهو امر موجود له في نفسه بالضرورة واما انه امر نسبته
الى مثلث آخر يقع منه في دايرة كذا وفي مخمس كذا نسبة
هي كذا وما يجري مجراه فامور ليست محصلة الوجود
فيه والا لكانت فيه امور غير متناهية بالفعل بل هي
امور تحدث له من جهة مناسبات ممكنة تعرضها العقل
فيها فامثال هذه المبادي الخاصة مثلا الخاصة بعلم الهندسة
يعظم فيها ان يكون وافية بمسائل الهندسة فضلا عن مسائل
خارجة لا يتعلق بها كيف يقال ان مبادي العلوم المختلفة
متفقة اما من جهة ان العلوم المختلفة متفقة وهذا ظاهر
البطلان او من جهة ان كل واحد منها يصلح ان ينتج
منها في كل علم حتى يكون مبدأ اي علم اتفق صالحا لاي
علم اتفق وهذا معلوم الاستحالة فان مبادي العلوم
التعليمية وهي محدودة في المصادرات مميزة بالفصول
ظاهر من امرها انها لا يصلح بعضها لبعض فكيف يصلح
لكل علم بل ولا مبدأ على واحد يصلح لجميع مسايل ذلك العلم

فكيف

فكيف لمسائل علوم اخرى ولا ايضا اذا استعملنا طريق
التحليل بالعكس فصرنا الى المقدمات التي لا اوساط لها
في علم ما وميزناها ان لم يكن بميزة تميزها في الرياضيات
وجدناها مشتركة لجميع النتايج بل كان كل خاصة لنتيجة
او نتايج باعيانها ومع هذا كله فليس يمكننا ان نقول
ان مبادي العلوم مختلفة اختلافا لا اشتراك فيها البتة
ولا في شيء منها فقد بان فيما سلف ان بعض العلوم
تشترك في المبادي وان من المبادي خاصة ومنها
عامة فعسى الحق هو ان المبادي متناسبة في الجنس
اي الموضوع ولكن هذا لا يمكن فان العلوم التي
لا تتناسب في الموضوع فان مباديها الخاصة باجناسها
لا تتناسب ايضا في الموضوع والذي يجب ان يعتقد
فيه انه الحق والقضاء الفصل هو ان المبادي تق
على نوعين اما مباد منها البرهان اي المقدمات الاولى
في العلوم واما مباد فيها البرهان وهي اجناس العلوم
اي موضوعاتها وما يتعلق بها مما وضع معها او بينا
كالواحد بوجه ما للوجود فالقسم الاول يجوز ان يكون

فيها مبادى عامة مثل قولنا كل شئ اما ان يصدق عليه
الايجاب او السلب وقولنا الاشياء المساوية لشئ
واحد متساوية والقسم الثانى فلا يجوز ان يكون
خاصة او يتناسب علمان فى الجنس وما كان من
المبادى التى بمعنى المقدمات مما هو خاص ومختص كل علم
فلا يشترك فيها فى جل الامر الا علمان احدهما فوق
الاخر ويكون لاحدهما اولا وللثانى ثانيا ولما كانت
الموضوعات فى المسائل العلمية ما جنس الموضوع للصناعة
او نوع منه او عرض ذاتى له فلا يجوز ان يكون الصغريات
من المبادى المشتركة بوجه من الوجوه بل ان كان ولا بد
فالكبريات على النحو الذى يجوز فيه الشركة الفصل التاسع
فى حال العلم والظن وتشاركهما وتباينهما وفى تفهيم الذهن
والفهم والحدس والذكاء والصناعة والحكمة من
المعلوم ان ههنا علما بشئ وههنا ظنا به وان الاختلاف
فيهما من جهة الوثاقة والقلق وانهما داخلان تحت
الراى وان بينهما موضع مقايسة ومناسبة وليس كل علم
بحيث كان يقايس بالظن بل العلم التصديقى ولا كل علم

مخصوص خ ل

الفصل التاسع

ع كل ظن

مع كل ظن يقال بل مع ظن يوافقه في جنس الراي فان ماسواه
من الظن فيحسن ان يعالس بالجهل والعلم التصديقي هو ان يعتقد في
الشيء انه كذا واليقين منه هو ان يعتقد في الشيء انه كذا ويعتقد انه
لا يمكن ان لا يكون كذا اعتقادا وقوعه من حيث لا يمكن زواله
فانه ان كان بينا بنفسه لم يمكن زواله وان لم يكن بينا بنفسه
فلا يصير غير ممكن الزوال او يكون الحد الاوسط الاصلي اوقعه على انا
نعني بالعلم ههنا المكتسب والذي يخالفه اصناف من الاعتقاد اعتقاد
بالشيء الذي هو كذا ضرورة انه كذا مع اعتقاد انه لا يمكن ان لا
يكون كذا لكن يكون هذا الاعتقاد في نفسه ممكن الزوال لانه
لم يقع من حيث لا يمكن معه الزوال واعتقاد في الشيء انه
كذا مع عدم اعتقاد اخر بالفعل بل بالقوة اذ الخطر بالبال اعتقد
وهو انه يمكن ان لا يكون كذا واعتقاد في ذلك الشيء انه ليس كذا
وهذا جهل مضاد للعلم الذي لا يشاركه لكن اعتقاد انه يمكن
ان لا يكون كذا اما ان يعتقد في الوجود كذا الذي ليس من شانه
ان لا يكون الا كذا او في الوجود كذا ومن شانه ان لا يكون
كذا وكل واحد من هذين بالحري ان يسمى ظنا والاول منهما فانه
ظن صادق مركب كجهل مضاد واما الموجود كذا ومن شانه

ان لا يكون كذا وهو الاعتقاد فيه انه كذا مع الاعتقاد ان من شانه ان لا يكون

ان كان لا يكون على انه جائز في نفسه لكن الوجود قد يغلب او يجاب

في وقت آخر فهذا نوع من العلم ليس ظنا ولكنه ان وقع مما نوجد

كان يقينا ما بالشيء على ما هو به وان كان على انه يرى ويحكم

انه موجود ويخطر بالبال عسى ان لا يكون موجودا عند ما يفرض

موجودا حتى يجوز ان يكون اعتقاد وجوده حين يصفه موجودا

كاذبا وهو الظن الصادق المطلق الذي ليس فيه تركيب

بجهل مضاد بل بجهل بسيط اذ لا بد في كل ظن من جهل والعلم

موضوعه هو الضروري اما على الدوام فيكون العلم على الدوام

او الضروري بالشرط فيكون العلم ايضا بالشرط والظن موضوعه

الحقيقي الامور الممكنة المتغيرة التي لا يضبط فيكون حال الامر

بحسب القياس الى الصحة وقد يكون الظن المركب بالجهل المركب

واقعا ايضا في الامور الضرورية والاعتقاد المركب ليس بحث

من حيث هو كذا ان لا يعد في الظن فيكون ثلثة اشياء من جملة

ما عددناه داخلة في اعتبار الظن احدها الاعتقاد بالشيء

الموجود مثلا انه موجود والاعتقاد معه ان لا يمكن ان لا يكون

موجودا مع جواز استحالة هذا الاعتقاد فان هذا بالحقيقة

اي الوجود وحال الراي فيه بحسب القياس

المؤكد

ليس

ليس علما بل ظنا والثاني الذي سميناه الظن الصادق المركب بالجهل
والثالث الذي سميناه بالظن الصادق المركب بالجهل البسيط
ويشترك هذه كلها في شيء واحد وهو انه عقد في الشيء انه
كذا ممكن ان يلحقه العقد انه لا يمكن كذا وذلك لان الاول منهما
اذا كان جائز الاستحالة فليس ممتنعا في طباعه ان يقترن به
عقد امكان ان لا يكون الشيء اما ابتداء او غير طارئ على العقد
الاخر الذي معه واما فاسخا للعقد الاخر الذي معه وهو الحق
وكذلك حال العقد الثاني المركب بالعقد الباطل ويقابل
عقد صاحب العقد الاول لكن ذلك كان يعتقد انه لا يمكن
ان لا يكون ما اعتقد كونه واما العقد الثالث فان الاعتقاد
المذكور مقارن معه بقوة او بفعل وكل واحد من اقسام
الظن قد يكتسب بواسطة بوقع الظن كما ان العلم
يكتسب بواسطة بوقع العلم فانه ليس كل واسطة غير
ضرورية الزم الاكبر ويدعو الى ممتنع بل قد يدعو الى
امر واجب والعلم بالجملة مخالف للظن في هيئة العقد
وفي الامور التي العلم اولى بها وكما انه قد يقع لانسان
في هذا الشيء علم ولاخر ظن فكذلك يمكن ان يكون يقع

لهذا علم بمبادی ذلک العلم بتدریج حتی ینتهی الیه ان یقع له جبر
ظن بتلک المبادی والمقدمات فتدرج الی ذلک الظن الذی هو نتیجة
لها فیکون الاول یری فی تلک المقدمات والنتیجة رأیا صادقا و یری
انها لا یتغیر عما هو علیه واما هذا الثانی فیکون رأیه فیها صادقا
الا انه خال عن الرای الثانی او مجوز لغیر ما یراه لها او یجوز ان
تستحیل فیکون الاول یعلم ان الشئ موجود و یعلم لم هو موجود
و هذا الثانی یظن انه موجود و یظن انه لم هو موجود
وان لم یکن ذلک بمتوسطات فیظن انه موجود فقط والظن
لم هو موجود وعلی الاحوال کلها فلیس العلم والظن شیئا واحدا
وان کان قد یقع فی شئ واحد علم وظن کما یقع فیه
ظنان مختلفان صادق و کاذب ولا یمکن ان یکون
فی انسان واحد ظن وعلم معا ولا ظن صادق و ظن
کاذب معا اما العلم والظن فانهما لا یجتمعان لان قولنا
العلم یقتضی اعتقادا ثانیا فی الشئ محصلا و هو انه ممتنع التحول
عما هو علیه و یمتنع ان یعارضه او یطرأ علیه اعتقاد مضاد
لهذا الثانی وقولنا الظن یقتضی اعتقادا ثانیا بالفعل او
القوة القریبة او البعیدة و هو ان الشئ جائز التحول عما

هو عليه محال ان يجتمع في الشئ الواحد للانسان الواحد
في وقت واحد امتناع تحوله عما هو عليه وجواز تحوله عما
هو عليه فيه راى ان يجوز زواله ورأى ان لا يجوز زواله
اما الظن الصادق والكاذب فكيف يجتمعان في انسان
واحد فان الظن الذي يظنه وهو كاذب والظن المقابل
الذي له هو فيه صادق ان تساويا لم يكن ظن بل شك في الامرين
وان مالت النفس الى الصادق الكاذب غير مظنون او الى الكاذب
بقي الصادق غير مظنون والشئ الواحد بعينه الثابت قد يظن
بمكان مرة ويرى غيره مرة اخرى فاذا استوى الراى كونه
غير ممكن ثباته ولا تماما فهو علم واذا وقع عليه الراي من الجهة
الثانية فهو ظن فيكون في الشئ الواحد من جهتين ظن
وعلم لانسانين مثلا هذا يظن ان القطر غير مشارك للضلع
ويصدق وذلك يرى ان القطر مشارك له فيكذب والظنان
مختلفان لكنهما واحد في الموضوع واما الكلام في الذهن
والصناعة والفهم والحكمة والذكاء والحدس فكاد ان يكون
اكثرها اولى بعلوم اخر ومن الطبيعيات والخلقيات الا انا نجد
ههنا لهذا ان الذهن قوة النفس المهيأة المستعدة لاكتساب

الحدود والاراء والفهم جودة تهيؤ لهذه القوة نحو الذهن المطلوب عليها من غيرها والحدس جودة حركة لهذه القوة الى اقتناص الحد الاوسط من تلقاء نفسها مثل ان يرى الانسان ان القمر انما يضيء من جانبه الذي يلي الشمس على اشكال فيقتنص ذهنه بحدسه حدا اوسط وهو انه بسبب ضوءه من الشمس والذكاء جودة حدس من هذه القوة يقع في زمان قصير غير ممهل والفكرة حركة ذهن الانسان نحو المبادي للمطالب ليرجع منها الى المطالب والصناعة ملكة نفسانية يصدر عنها افعال ارادية بغير روية نحو تمام ما مقصودا والحكمة خروج نفس الانسان الى كماله الممكن له في حدي العلم والعمل اما في جانب العلم فان يكون متصورا للموجودات كما هي ومصدقا بالقضايا كما هي واما في جانب العمل فان يكون قد حصل عنده الخلق الذي يسمى العدالة وربما قيل حكمة لاستكمال النفس الناطقة من جهة الاحاطة بالمعقولات النظرية والعملية وان لم يحصل خلق

المقالة الرابعة من الفن الخامس وهي تشتمل على عشرة

فصول آ في المطالب ب في ان الحد لا يكتسب ببرهان ولا بعكسه ج في ان الحد لا يقتنص بالقسمة والاستقراء وتاكيد القول

و [illegible] و في مناسبة بعض البراهين مع الحدود وتنبيه
بع [illegible] على الحدود د في مشاركة اجزاء الحد واجزاء بعض
البراهين وكيفية الحال في توسط الحدود وتوسط اصناف
العلل هـ في تفصيل دخول اصناف العلل في الحدود والبراهين
ليتم الوقوف به على مشاركتها بين البرهان والحد و في الاشارة
الى ان اكتساب الحد هو بطريق التركيب ز في ان طريق
القسمة نافعة ايضا في التحديد وكيفية ذلك وتفصيل طريقة
التركيب ح فيما من قبله الوقوع في تضليل الاسم المشترك ح
في الانتفاع بقسمة الكل الى الاجزاء او تمام الكلام في توسط العلل
المنعكسة وغير المنعكسة وتحقيق الحال فيه ط في تحقيق
ما اورده المعلم الاول في توسط العلل ومحاذات مذهب
كلامه مع الايضاح ى في خاتمة الكلام في البرهان الفصل
الاول في المطالب والمعلومات بالطلب متساوية فان
الشيء انما يطلب ليعلم فاذا علم بطل الطلب والمطالب
وان كان للمكثر ان يكثرها بالاى والكم والكيف وغير ذلك
فانها بحسب ما يجب عنه في هذا الموضع اربعة اثنان داخلان
في الهل احدهما هل يوجد الشيء اى على الاطلاق والثاني

هل يوجد الشي شيئا مثل انه هل يوجد الجسم مركبا من ...
وكل واحد من مطلبي الهل يتبعه مطلب اللم ويتصل بذلك ...
مطلب الاني فمن التوابع لمطلب الما ومطلب اللم اما ان يطلب
بوجود موضوع او عنه على الاطلاق او علة الحكم بوجوده اولا
وجوده بحال وكل ذلك اما ان يتعدى منه مطلب علة الحكم
الى مطلب علة الوجود او لا يتعدى والاخرى ان يكون القياس
المسبب للجهل المطلق شرطيا استثنائيا وعلة في الشرط واما ساير
ذلك فالاحرى ان يكون العلة فيه حدا اوسط واما مطلب ما فانه
يتبع المطلب البسيط من مطلب الهل تبعا ظاهرا فانه اذا علم ان الشي
موجود طلب ما ذلك الشي الموجود فقد علم ان مطلب ما الذي
بحسب الذات فهو بعد طلب هل وتابع له ولكنه قد يسبقه من حيث
هو مطلب ما بمعنى الاسم فاذا اعطى ثم اعطى مطلب هل اتضح في
الحال مقتضى مطلب ما بحسب الذات ويتبع المطلب المركب
من مطلبي الهل ايضا على وجه من الوجوه حتى يكون كانه
يطلب ما الحد الاكبر او ما الحد الاوسط وذلك لان الموضوع
في المطلوب بالهل المركب يجب ان يكون معطى الهلية والمائية اولا
في كل علم ثم يطلب عوارضه الذاتية الذي بالهلية فاذا طلب

وجوه

[illegible] لما ولا وجوده بالهل المركب بالقياس الى ذلك
[illegible] يجري ان ذلك يقتضي اثبات المحمول العارض بالهل
البسيط بالقياس الى نفسه وذلك لان البراهين انما يبحث
عن الاعراض الذاتية للموضوعات وتلك الاعراض لا يوجد الا في
تلك الموضوعات واجناسها فان منع ان يكون لها وجود
من تلك الجملة فهما صارت من جملة الممتنعات واذا اعطيت
وجودا في شيء منها ثبت انها في الموجودات فيكون البحث
عن مائيتها للموضوع بحثا يوجد من الوجوه عن هليتها مطلقا
كالبحث عن هلية المثلث المتساوي الاضلاع للمثلث المعمول
على خط طرفاه مركزا دايرتين قد وصلا ايضا بالتقاطع
فهو بحث عن هليته في نفسه فبذلك يعلم ان له امكان وجود
واذا صح للشيء هليته استحق ان يطلب له المائية وان يعطاها
بحسب الذات وقبل ذلك لا يكون استحق طلبها او اعطاها الا
بحسب الاسم لا بحسب الذات فقد فرغنا من هذا فيما سلف
فوقت وضوح بحث المائية بحسب الذات لهذه العوارض هو هذا
الوقت وان كان لا مانع ان يكون ما قد ايسر في جواب
ما بحسب الاسم قبل الاشتغال بهل كافيا ابتداء لطلب ما بحسب الذات

فانه تتضح ح مع اتضاح العلة واما الحد الاو[illegible]
ويقع فيه طلب لما بعد الهل على وجهين احدهما ب[illegible]
بالفعل اما بالقوة فلان طالب الهل في مثل هذا انما يطلب[illegible]
مشكوك فيه فيقتضي طلب للهل انه يطلب بالقوة هل هنا ك[illegible]
وسط مثل من سأل هل القمر ينكسف فانما يطلب هل شيء يوجب العلم
بان القمر ينكسف فاذا اعطي الهل وقيل نعم يطلب ثانيا لم كان
القمر ينكسف او لم قلت ان القمر ينكسف فانه يطلب ما علة القياس
في انه قياس وهو الحد الاوسط كيف كان او ما علة القياس
في انه برهان وهو الحد الاوسط الذي هو علة الامر في نفسه
ومعنى المطلبين جميعا ان الحد الاوسط الذي اعطيت بالقوة
اولا انه موجود حين ضمنت ان الامر الحق هو كذا يجب
ان تعطيه الآن بالفعل وتقول ما هو الآن فيكون البحث
عن لم بحثا عما هو الحد الاوسط بالقوة فيكون طلب لم ههنا
انما هو طلب لم بالقياس الى النتيجة ويكون بالفعل وطلب
بالقياس الى الحد الاوسط ويكون بالقوة واما طلب لم الحد
الاوسط بالفعل فذلك ظاهر لا بد منه ان كان مجهولا فقول
المعلم الاول بالموجود بالجزء يعني به الموجود شيئا ما والموجود

باكل [illegible] ود على الاطلاق والموجود شيئا ما اما شيئا
جو[illegible] الموضوع وعرضا ذاتيا او عرضا خارجيا ثم نقول
الم[illegible] نعني بالموجود على الاطلاق الشي المطلوب
انه موجود مثل قولنا هل المثلث موجود او لا فهذا
انما يبحث عن وجود نفس الموضوع واما هل المثلث كذا
او هل الاله سبب للشي فانه انما يبحث عن وجود عارض ما
او لاحق وهذا هو الموجود شيئا ما فقد بان من هذا
ان المط[illegible] بالقوة يرجع الى هل الشي او الى ما الشي وان
مطلب اللم بحث ما عن ما الشي يوجد لانه بالقوة يعني
ما الاوسط ولكن [illegible] من [illegible] هذا منعكس وانه
ليس في البراهين شيء هو بحث اللم الا وهو بحث الما بالقوة
ولا بحث الما الا وهو بحث اللم ونعدي بهذا الى ان ظن ان
الاوسط في البراهين هي الحدود وكل ذلك امر باطل فانه
ليس كل بحث عما هو بحث عن الاوسط وايضا ليس البحث
عما هو الاوسط هو البحث عن ما يتحد احد الحدين الاخرين
حتى يكون الجواب به حدا ولا كل ما هو علة موجبة فهو
حد او جنس او فصل او مادة او صورة فان العلل الموجبة

لامور لا في انفسها ولا هي يوجد ما نفس الواجب [illegible] ولا
مادة وكثير امانجد من الاوساط في البراهين ما ليس مادة ولا صورة
ولا حدا بل يجده سببا موجبا لشيء في شيء فان الجنس [illegible]
يوجب وجود الجنس الاعلى في النوع الاخير بل وفي كل
ما يحمل عليه الجنس المتوسط وان لم يكن على انه ذلك الشيء
نوع الجنس المتوسط ايجاب العلة وليس بها احدا لا الاكبر ولا
صورة ولا مادة ولا ايضا يوجب ايجاب غير علة كما علمت
وستعلم وكثير من الخواص هي اعراض كثيرة [illegible] وهي خارجة
عنها ليس بجنس لها ولا فصل ولا حد فان كون المثلث
بحيث يكون خط الخارج [illegible] على صفة مذكورة يوجب
كون زواياه مساوية لقائمتين ولا مادة ولا صورة وكم
كثير من الاوساط البرهانية ليست حدودا ولا عللا داخلة
في جوهر الشيء بل عللا فاعلة وموجبة وهكذا علم قيام
الارض في الوسط للكسوف وهكذا مماسة النار فانها
قد يجعل حدا اوسط في اثبات احراق الخشبة وان كان
قد يجوز ان يجعل هذه العلل الموجبة فصولا من جهة
على انها اجزاء فصول لا يحمل بل يحمل الفصول المعمولة منها كما

ان

ان ال[illegible] يبوع انه حديد بل من حديد ولا يوى ان الحمرة
عن [illegible] بل من عفونة وليست اجزاء فصول مقومة للذات
هي [illegible] فصول بل اجزاء فصول خاصة فقط فان العلل
لما علة هي علل الوجود وليست علة للماهية واجزاء
الحد اجناسا كانت او فصولا حقيقية او اجزاء فصول
هي التي يكون علة للماهية واما علل الوجود فليس يجب
ان يكون علة في الماهية ولذلك لا يدخل علل الوجود
وهي [illegible] الغايات في الحدود بل يدخل في الرسوم
القائمة مقام الحدود ولو كانت جميع العلل الموجبة
للوجود يدخل في الحد لعوض [illegible] نعلم حدوث كل محدث
ومحدثه كل محدث من [illegible] فاذن قد يكون من
الحدود الوسطى في البراهين ما هي علل موجبة لامور ليست
تلك بحدود واجزاء من تلك الامور فاذن ليس كل حد اوسط
حدا او جزء حد وان كان قد يكون الحدود حدودا
لوسطها جميع اجزاؤها اللهم الا ان يكون يعني بالحد الحد و
الرسم [illegible] فيكون العلل الموجبة للشيء خاصة على الاطلاق
او مخصصة بها مما يدخل في الرسوم واما اذا كان الحد

الاوسط اخص من الاكبر لم يلزم من هذا البين ...
ان يقول ان الاوسط يكون هناك حد للاصغر ويلزم ... ايضا
ما تقوله للاخرين فلو كانت الحدود هي الحدود ...
لكان يكون ادراك الاشياء اما سهلا او ذلك لا ...
يطلب وجود محمول الموضوع ولا يعلم ما الذي يفهم من لفظه
فان كان لاحد فاول ما علينا ان نفهم حده والا فرسمه
فقط فكما نفعل ذلك لا يبقى علينا كثير شغل في ان نفهم
وجوده للاصغر فاذن كما يفهم حد مساوي ...
ونضيفه الى الاصغر وهو الا ... يقوم لنا اوسط غير ...
منه وكما نعلم حد المسلع الانضيعه الى مثلثين متساوي
الاضلاع على التناظر فينشرح لنا معرفة المساواة فيها
وقد يفعل هذا فلا نفلح بل نحتاج الى اوساط اخر ضرورية
اذا اعطيناها واحضرناها علمنا ان المثلثين متساويان
ويكون قد علمنا حد التساوي وحد المثلث قبل ذلك وقد
ينفع علمنا بهما فهذه اقاويل من جنس الزخارف ...
بين موضع التنوير باسم البرهان وانه الشيء الذي من الحل
لا غير وكثير من هولاء يدعي خلل كلام انه يأتي ببرهان على

لم ...

وجهه

وجه [illegible] حد محدود فيكون الاوسط مما ياتي به كالحد للاكبر
ويكون الذي يتبينه هو وجود الاكبر للاصغر ولا يكون الاكبر
[illegible] اصغر غير حد فيكون بين غير الحد وعدم
انه بين الحد نعم ههنا شيء يجب ان نشعر به وهو انه لا يمكن
في الحقيقة اثبات حد الاكبر لحد او رسم الاوسط الحد او
الرسم بالقوة او بالفعل فانه ما لم يكن حد الشيء او رسمه موجبا
للشيء فليس هو بموجب وما لم يكن مسلوبا فليس هو بمسلوب
لكنه [illegible] انه [illegible] الحد الاوسط الكافي الذي لا حاجة
الى غيره فانه حق ما قيل في امثلتهم ان حد الاتفاق هو
كون النغم على نسبة عددية كـ[illegible] وانه اذا جعل هذا حدا
اوسط انتج ان النغم متفقة فيكون الشيء الذي هو ماهية
منفصلة بالاتفاق هو بعينه حدا اوسط لكنه ليس يجب
من ذلك ان يكفيك هذا التوسط او انه لا يكون البرهان
الا بمثل هذا التوسط فانه لو كان معلوما لنا ان هذه النغم
موجودة لها هذا الحد لكنا لا نشك في انها موجودة لها
الاتفاق ولكن في اكثر الامور يشكل علينا حمل الحد كما يشكل
حمل المحدود فلا ننتفع بتوسط الحد بل نحتاج الى توسط

نعلمه م

امور اخرى لا محالة تتساوى توسطها الى اثنين

تاديتها الى انتاج الجملة التي تدل عليها اتم الحدود كلها

للمحدود

تلك الوسايط تكون امورا غير الحدود للحدود فليس تتالى

برهانا فقط وسط فيه حد حقيقي ثم اتبع منه حمل الحد

على الاصغر ولو كان البرهان هو هذا فقط اعني الذي

اوسطه الحد ما كنا نجد برهانا على شيء الا على ما وجود حد

الاكبر للاصغر فيه ظاهر ووجود نفس الحد الاكبر خفي وما

اقل امثال هذه الاشياء وكل ان [illegible] والاوسط حد للاصغر

وقلما يجري ذلك في امثلتهم ولو شئت ان اتبين ان هذا

لا يكون بالحقيقة وانما يكون بحسب الظنون لفعلت وبالجملة

تعسر عليهم ان يدلوا على انه كيف يبرهن على مطلوب محموله

اعم بوسط اخص فاذن يجب ان ننصف ولا نغتر بهذه

الاقاويل الملفقة ونرجع الى ترتيب تعليم الاول ولان العلل

الذاتية للمحدود داخلة في الحد لانها مقومة لذات الشيء

وهي مقومة داخلة في البرهان لانا بينا ان التحليل انما يكون

بمعرفة [illegible] الحد عن لم هو بحسب ما يوجد ما علمه وبعد الحد

الذي ذكرناه اولا واذا اعطينا في الحد الاوسط جميع الحد الاكبر

وكان تبين

١٦١

وه [illegible] للموضوع فقد برهنا اذ دللنا على السبب
[illegible] اوردنا الحد الاوسط الذى هو العلة الذاتية ايراداً فى
[illegible] فقد حددنا مثالا ان يوم لم كان كسوف القمر
عند [illegible] لان الارض توسطت بينه وبين الشمس واحتجب
الضوء وكلما كان كذا فان القمر ينكسف والحد الاوسط هو
ما هية الكسوف لان ما هية كسوف القمر هو انمحاء ضوء
[illegible] لتوسط الارض بينه وبين مفيد الضوء اعنى الشمس وكذا اذا
[illegible] النغم مع هذه النغم قيل لان بينهما نسبة
عددية التفاوت فيهما بالقوة او بالفعل مثل احد العددين
فهذا بعينه [illegible] فى النغم لان اتفاق
النغم ابتلاف [illegible] نسبة عددية
بهذه الهيئة فالاوسط اذن داخل فى الحد ههنا دخوله
فى البرهان والبحث عنه لم يطلب الاوسط الا تراانا لو كنا
نشاهد هيئة انكساف القمر بتوسط الارض ولو مشاهدة
حسية فيكتسب منه بالتجربة دون البرهان علماً كلياً لكا
بحثنا عنه لم بحثاً باطلا اذ كنا وجدنا علة الكسوف
فكذلك اذا لم نجده من ذلك الوجه فنحن انما نطلب با [illegible]

لماذا [illegible]

فاذن المطلوب بالّلم هو النافع في طلب ما وقع
اذا اعطينا برهانا فقد اعطينا حدا وان كان قد بين مما
سلف من ذكر مشاركة طلب الّلم وهو طلب البرهان وطلب لما
وهو طلب الحد لان البرهان والحد قد يقومان بما شيء
واحد من جهة واحدة وانا اذا اعطينا برهانا اعطينا حدا
وليس كل من وجوه اولها ان كل حد فهو ايجابي محدوده
وليس كل برهان يوجب بل قد يسلب وايضا
ان كل حد فمحدوده كلي وليس كل
فليس اعطاء برهان المبرهن اعطاء حد المحدود وايضا فان
البرهان يعطي للشيء عرضا ذاتيا على ما اوضحنا مرارا والحد
يعطي مع الذاتيات المقومة والعرض الذاتي غير داخل
في حد الشيء فليس اذن ما يعطيه البرهان هو بعينه ما يعطيه
الحد مثال ان البرهان انما يعطي ان المثلث زواياه مساوية
لقائمتين وذلك المعنى خارج عن حد المثلث ولا يعطي
البرهان البتة لا حد الموضوع ولا ايضا حد المحمول الذي
يوجب المحمول او يسلبه عن شيء واذا استقريت جميع البراهين
اذا اعطاك محمولا ذاتيا او عرضيا فكان نفس ما يعطيك من

وجوه

بحجة [illegible] بموضوع اعطاك كونه ذاتيا او عرضيا فضلا عن كونه
حد [illegible] له بانا اذا اعطينا حدا فقد اعطينا برهانا وذلك لانا
ا[illegible] عطينا حدا فلم توجب شيئا على شيء ولم نسلب شيئا عن
شيء بحد اوسط ولم نعلم حال المحدود في المعنى الذي يطلب
البرهان عليه فليس نفس اعطاء الحد هو اعطاء البرهان
وان كان قد يتفق في كثير من المواضع ان يشارك الحد
البرهان في المادة لكن ليس ذلك دائما فان المقدمات الواجب
ب[illegible] البرهان [illegible] اجزاء تلك المقدمات كلها اعني الحدود
محدودة يعطي حدودها ولا يعطي لذلك برهانا عليها فانها
لا برهان عليها لانها بسائط والبسائط تحد ولا يبرهن
عليها والتاليف منها تبين بغير برهان ولو كان ايضا برهان
لم يكف اعطاء الحد مؤونة اعطاء البرهان ولو كان على كل شيء
برهان لما كان على شيء برهان وانت تعلم ان الحد شيء
غير البرهان وانه ليس كل محدود مبرهنا بحده ولا كل مبرهن
محدودا برهانه واذا كان الحد شيئا غير البرهان فليس
الذي يعطي البرهان الا ما يقتضيه مما هو غير [illegible] بما هو غير
الحد اذ كما ان البرهان غير الحد كذلك ما يقتضيه البرهان بما هو

برهان بالذات شئ غير الذي يفيده الحد بما هو [illegible] ات
والا لكان البرهان لا يحتاج اليه بل يحد او الحد [illegible] يحتاج
اليه بل يبرهن بكيف وهذا يوجب بالذات تصو [illegible]
سبا ذجا فقط وذلك يوجب بالذات تصديقا [illegible]
فقط اما ان التصديق لا يكون الا بتصور فمسلم لا على
ان ذلك التصور من جهة البرهان بل التصديق هو الذي
هو من جهة البرهان والحد يقتضب اقتضابا او يوضع وضعا
والبرهان يؤلف تاليفا مسوقا الى الغرض [illegible]
الغرض بالاضطرار والحد يعطي الامور الداخلة في جوهر
الشئ بجملة متساوية له في الحمل وفي الانعكاس
عليه معا وتلك الامور بينة بنفسها للمحدود والبرهان
يعطي عوارض خارجة عن الماهية والحد لا يعطي المحدود
اجزاء حده بتاليف حمل بل بتاليف تقييد واشتراط والبرهان
يعطي المبرهن اجزاء برهانه لا بتاليف تقييد بل بتاليف
حمل والبرهان على الشئ او لا يكون برهانا وعلى غيره
ثانيا والحد للشئ لا يكون لغيره ولا يكون منه اول وثان
وان كان حد الاعم يحمل على الاخص فليس على انه حد
الاخص

الا... البرهان فقد ينقل الى الاخص ويكون برهانا
على الاخص فالبرهان غير محصور في الحد ولا الحد في
البرهان والبرهان محصور في البرهان مثل انحصار
البرهان على متساوي الساقين في كمية زواياه تحت البرهان
على المثلث بل الحد والبرهان هما مختلفان لانه ليس
يحمل احدهما على الاخر بوجه الفصل الثاني
في ان الحد لا يكتسب ببرهان ولا قسمة فنقول ان كان
الحد... يكتسب ببرهان وجب حدا وسط على ان يكون
المحدود حدا اصغر في القياس والحد حدا اكبر ولو كان
ذلك مما يكتسب لكان... حدا وسط ولما كان الاكبر
فيه يجب ان يكون منعكسا على الاصغر فيجب ان يكون منعكسا
على الاوسط وان يكون الاوسط منعكسا عليهما فالاوسط للمحدود
شيء من الخواص اما خاصة مفردة او فصل مساو واما رسم
واما حد وليس جميع هذا في هذا الموضع من التعليم الاول
لمساواتها خواص فاما ما هو اعم من الشيء فلا يصلح ان يكون
حدا اوسط بين الشيء وبين حده واما الخاص... الفصل فلا يصلح
ايضا ان يكون حدا اوسط فانك اذا قلت كل ج ب وكل ب

في الفصل الثاني

فهو كذا وكذا من طريق ما هو اي محدود بكذا وس [illegible]

ان كل ج فهو كذا وكذا من طريق ما هو اي محدود بكذا و [illegible]

مما هو لازم من ذلك ان يكون ما هو حد الخاصة او حد [illegible]

هو حد النوع ايضا وسوا عنيت بقولك كل ب كذا ما هو صورة

ب ب او عنيت كل ب من حيث هو ب فان الامر

غير مستقيم اما على سبيل الوجه الاول فلانه يجوز ان يكون

الجزئيات تحت ب من انواع مختلفة ويكون الامور

التي من انواع مختلفة حدها واحد [illegible] محدودا

بالاكثر لان الاوسط الذي هو نفس ب وهو فصل او خاصة

او غير نحو ذلك هو وحده [illegible] واما على سبيل الوجه

الثاني وذلك ان يعني ان كل ب من حيث هو ب هو كذا

وكذا يدل على ماهيته فان هذا القول لا يمنع ان صح الاقتران

وتغير الاوسط ويجعله آخر ولو كان هذا القول منتجا لذلك

لوجب ان يكون ما هو حد ب من حيث هو ب هو حد ج

وهو غيره في الحد وغير حده وهذا محال فان الخاصة

والفصل وان كانا يقالان على النوع ويحمل على النوع فانما

يحمل لا من طريق انه حد النوع او حد بهما واخذ يحد بهما

او يكون كليا خ

حدّ

بيّنا ... من طريق انه موجود للنوع وفرق بين أن يكون
هذا الشيء موجودا للشيء وبين ان يكون حدا له او يكون حدهما
حدا بل حد طبيعة النوع وحد طبيعة فصله وحد
طبيعة خاصته مفترق فحد فصله جزء من حده وحد
خاصته ماخوذ فيه حده بالقوة او بالفعل فاذن ليس
يمكن ان يكون الحد الاوسط خاصة او فصلا من هذا الوجه
ولا رسما ايضا واقول من راس كالمفيد ان مثل هذا الوسط
اما ان يفيد ... حد واما ان يكون الكبرى كاذبة لانك لا بد
اما ان تقول مثلا كل ضحاك ... ناطق فهو حيوان ناطق مائت
فتسكت فيُنتج اذن كل انسا... حيوان ناطق مائت من غير
زيادة فبيان ان هذا الحد وان يكون حمل الحد على موضوع
النتيجة ليس اخفى من حمله على الحد الاوسط بل ربما كان ذلك
اوضح فانا انما نعلم ان الضحاك حيوان ناطق مائت لانا نعلم
انه انسان وقد بان لك من حال الفصل ان حمل حد النوع
عليه يجب ان يكون اخفى من حمله على النوع ان كنت تذكر
اصول المنطق واما ان تقول كل ضحاك او ... فهو محدود
بانه حيوان ناطق مائت وان هذه الجملة ماهيته فتكون

بهذه المقدمة كاذبة لان معنى قولك كل ضحاك او من ناطق يفهم
على وجهين يتضمن فيه احدهما ان كل ضحاك من جهة ما هو
ضحاك فكل ناطق من جهة ما هو ناطق والاخر كل شيء يوضع
للضحاك وكل شيء يوضع للناطق وليس هذا ذات الضحاك
او ذات الناطق فكلا الوجهين داخل في قولك كل ضحاك
وكل ناطق ثم هذا الحد ليس حد الضحاك من جهة ما هو ضحاك
وذات ضحاك ولا للناطق من جهة ما هو ناطق وذات
ناطق بل لشيء ما مما يعرض لذاته ضحاك وتبرهن بان يحمل
عليه الناطق وهو الانسان فاذن ليس يصح ان يقال
ما هو ضحاك او ناطق فيحمل عليه هذا المعنى على انه حد و
اما الوجه الثاني وهو ان يعني ان كل ما هو موضوع للضحاك
وضعا حقيقيا او للناطق فهذا حد ونعني بذلك الانسا
ويشير اليه في الذهن فان كان هذا بينا لم يحتج الى ان
الكبرى بل الكبرى بالحقيقة بينة اذا كان ذلك بينا وان لم
نشر اليه بل اشرنا الى كل واحد واحد دوننا وان لم نعلم
شيئا من ذلك لم يكن الكبرى مسلمة فقد بان بيان الحد
الا وطرف القياس المنتج للحد لا يكون خاصة ولا فصلا ولا

١٦٥

بل ان كان ولا بد فيجب ان يكون حدا آخر اما ان الحد الحقيقي
للشيء الواحد لا يكون الا حدا واحدا فذلك يظهر اذا عرفنا
الحد الحقيقي وعرفنا انه مساو لذات الشيء من وجهين
احدهما من جهة الحمل والانعكاس والثاني من جهة استيفاء
كل معنى ذاتي له داخل في ماهيته حتى يساويه ويكون صورة
معقولة مساوية لصورته الموجودة ومعلوم ان مثل
هذا الحد لا يكون للذات الواحدة الا واحدا ولو كان له حد
ان يشتمل على صفات ذاتية خارجة عن اشتمال الحد
الاول لما كان الحد الاول حدا مساويا بالمعنى لذات الشيء ولا
حقيقيا بالجملة لكنهم كثيرا ما لا يحدون ولم يستقصوا هذا الشرط
فاقتصروا على اجناس وفصول مميزة حتى اذا حصل التمييز
وقفوا فان كانت هناك معاني ذاتية اخرى يحتاج اليها
حتى يتم الحد الحقيقي فمثل هذا الحد قد يجوز ان يكون للشيء
منه اثنان مثلا ان يحد الانسان تارة بانه حيوان ذو
رجلين مشاء والاخر بان الانسان حيوان ناطق مائت
وان النفس عنده محرك لذاته وايضا مبدأ للحس بذاتها
وان الغضب غليان دم القلب وايضا شهوة حركة الالم الانتقام

وما اشبه ذلك فاذا جعل واحد من هذين الحدين الاوسط
والآخر حدا اكبر كان تاليفا ما قياسيا الا ان تعرض منه
شيئان احدهما ان اكتسب بالحقيقة لا يكون حدا تاما
بل جزءا ناقصا وجزء حد تام والثاني ان هذا الاوسط لا يمنع
من ان يكون حمله على الاصغر حملا اشترط فيه انه حده والاكبر
كل في حمله عليه او يكون الحمل في احدهما حملا فقط ولم يقل
انه حد للمحمول عليه فان قيل مثلا ان احد لب وب حد ج ح محدود بب ر ب محدود با ج محدودا با
لان حد الحد حد فقد خرج عن صواب التعريف عن وجوه
وذلك لان كون ب حدا لج موضوع وضعا وتقتضب
اقتضابا من غير قياس وكان تمرة التحديد بعد انكشاف
الجنس عند هذا المنازع ان لا يكون الا بقياس واما ان يكون
ب قد صح اولا انه حد ج بقياس آخر واما ان يكون التحديد
ليس طريقه الانتاج وبقياس لكن لا يجوز ان يكون استبانة
ذلك معولا فيها على قياس والا لاحتيج الى حد ثالث يكون
حدا متوسطا وكان لا يزال يكون بين كل حدين حد فيكون
للشيء حدود بلا نهاية اذ لا يجوز ان يكون الحد بين ج وب
وج هو آ فان هذا دور وقد بان ان ذلك ينتهي الى اوسط

لاا وسط

لاوساطها فيكون حدودا غير مكتسبة وهذا خلاف ما انتهينا
اليه فقد بان ان آخذ الاوساط حدا للاصغر وآخذ الاكبر
حدا للاوسط يكون قد اقتضب اقتضابا فقط وايضا فان الطالب
واخذ انه هل هذا الشيء حد للشيء او حد لحده ولا يبين انه
حد لحده او يكون يعطيه انه حد للشيء فهذا ايضا نحو آخر قد خرج
فيه عن الصواب التعريف اذ وضع ان آ حد لحد ج والمشكوك
فيه انه هل آ حد لج هذا اذا كان وضع ان آ حد لب وب
حد لج واما ان لم يوضع ب حد لج فلانه يرى هل حده حد
لج ام لا لكن لانه ليس ان حد محمولا على ج كان حد الفصل و
الجنس والخاصة محمولا على النوع ليس حدا للنوع ولا يفيد هذا
القياس الحد اذ لم يوضع ان آ حد لب فانه ليس اذا علم ان آ
الموجود لحد ب يجب ان يكون هو حد ب فليس كل لازم و
محمول ذاتي حدا وان قيل في آخر الامر كالمستنبط من وجه من
هذا البيان ان آ حد لج فيكون شيئا قد وضع وضعا من غير
ان ينتج قياس على انه من وسط الحد لحد فقد صادر على المطلوب
الاول مثل هو لا يبشع كمن يقول ان النفس عدد محرك لذاته
لو كان هذا حدا ثم يقول وكل ما هو عدد محرك لذاته فهو

استكمال جسم طبيعي آلي وليس يعني بذا ان يبرهن على الحمل والوضع
فقط بل ان يبرهن على ان الاكبر حد للاصغر فيكون كانه
يقول والشي الذي ماهيته وحقيقته وحده انه علة محركة
لذاته حده وحقيقته انه استكمال جسم طبيعي آلي وهذا الشي
هو نفس المطلوب حده فلو كان بينا ان الشي الذي حده انه
علة محركة لذاته المعلوم بالفعل انه النفس لا غير الذي
هو المطلوب حده هو استكمال الجسم طبيعي لما كان نطلب هذا وليس
هذا كما يكون عندما يكون الاوسط غير حد للاصغر لان الاصغر
هناك لا يكون نفس الاوسط وحقيقته بل شي آخر يحمل هو عليه
واما المحدود فهو نفس الشي الذي له الحد فهكذا يجب ان
يفهم هذا الموضع ويعود الامر في الحقيقة الى انه من يطلب
متوسطا بين الحد والمحدود فقد يطلب متوسطا بين
الشي وبين حقيقة ذاته وهذا مح بل لا متوسط وانما
يكون المتوسطات من بين امور واشيا ليست هي حقايق
تلك الامور الا بالعرض على ما بينا في موضع اخر ثم قيل ان طريق
القسمة لا يثبت ايضا ان احتج بل لا قياس بالقسمة على شي
كما اوضحنا في الفن المتقدم لانه ليس يوضع في القسمة وجود

شي

شئ بل انما يفصل فقط فيق اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا ولا يلزم
من ذلك ان يوضع احد الاقسام بالضرورة الا ان يصادر عليه
و يوضع مسلما كان لم يكن قياس وهذا يشبه الاستقراء الا انه
من وجه و ذلك لانه اذا كان مشكلا عندنا هل كل ج ب فاوضح
او وضح ان ذلك كذلك لان كل ج د او كل ا ب ثم ياخذ بين ان
كل ا ب بان ينظر فيقول لان د ب و ه ب و ز ب وهي
الجزئيات الذي قد يندرج تحته ج ثم يقول وكل ا ب فيقول القائل
اذا اراد ان لا يقبل الا الضروري ان ما تحت ا ليس د و ه
و ز فقط بل و ج ايضا وان سلمت ان د و ه و ز مما هو ا ب
لم يلزم ان يكون كل ا ب فعسى ما لم تشاهده و لم تعد خلاف ما شوهد
و عد فعسى انما الذي هو بعض ب من الالف وهو د ه و ز وا ن
الذي تنازعنا فيه مخالف وان اخذت في الاستقراء ان ج
ايضا هو ب حتى لم يبق جزئي ا الا وقد حمل عليه ب
فقد صادرت على المط واخذت ان ج ب في بيان
ان ا ب لبيان ان ج ب وهذا محال وكان مثل
هذا الاستقراء لا يضع المط ولا يوجبه بالضرورة او يصادر
على المطلوب الاول فكذا التقسيم وعلى هذا يجب ان يفهم هذا الموضع

فانه اذا قسم القاسم بان الانسان اما حيوان او غير
حيوان بل جسم غير ذي نفس ثم يضع انه حيوان ثم يقول
والحيوان اما ماش واما سابح واما زاحف واما طاير
فيضع مثلا انه ماش ثم يقول فالانسان اذن حيوان ماش
كان اخل في انتاج الحد من هذه الجملة بوجوه ثلثة احدها
انه لما قسم لم يتعين له بالقسمة احد الطرفين بل وضعه
مصادرة وتسليما والثاني انه جمع متفرقا وهذا قد يختل
من وجوه احدها انه قد يمكن ان يصدق القول متفرقا
ويكذب مجتمعا والثاني انه يمكن ان لا يجتمع من متفرقات
طبيعة واحدة بالذات وهذان مذكوران في باري
ارمينياس والثالث انه قد يمكن ان يقع الجمع لا على الترتيب
المحمود الذي يجب ان يراعى في الحد فينظر فيه اي الفصول
يجب ان يقدم وايها يجب ان يؤخر وذلك اذا اجتمعت
عدة فصول فهذه ثلثة وجوه ينشعب اليها الوجه الثاني
وهو الخطا في جمع المتفرق وهذه الوجوه الثلثة يؤمن
فيها وقوع القسمة بالذاتيات وبالاوليات في القسمة
على ما قد علمت اي ما ينقسم اليه الشي لانه هو لا لاجل شي

يقع فيه الخلل
يمكن

اخص منه الا انه مع ذلك لا يكون فيه قياس على الحد لما تعرفه
والثالث من الاخلال في انتاج الحد من هذه انه جمع
فقط ولم يدل على انه حد فانه ليس كل مجموع ذاتيات
على الصواب في الترتيب حدا فربما نقص شيء من الواجب
او يزاد على انه يعسر او يتعذر ان لا يقع في القسمة طفر
او يخلط للذاتيات الى شيء خارج من الجوهر لان القسمة
قد يقع فيها جميع ذلك مثلا بان يدخل الضحاك او عريض
الاظفار او منتصب القامة فيها وان تكلف ابانه وقوع
الاحتراز عن هذا فقد جاوز مقتضى القسمة وان نعدل
القسمة الى القياس بان قسم ثم استثنى نقيض قسم او اقسام
وانتج واحدا هو الباقي من الاقسام فيجتمع اجزاء المحدود
وتعدى هذا القياس ايضا الى قياس بان جميع المحمولات
مفردة جوهرية حتى حصل منها مساو للشيء معا وجملة
هذه المحمولات قول مفصل دال على الماهية مساو وكل ما كان
كذلك فهو حد فهذا حد فما عمل شيئا حينئذ والاثبات الحد
بقسمة وقياس معها اما القياس الاول فلانه بالحقيقة ليس
بقياس لان اجزاء الحد بينة بنفسها للمحدود واذا كان

حصل ذاته في الوهم مجملا وكانت الحاجة الى تحديده وان
اجزا ذلك المحمل يكون بتبيينه للمحمل فلا يحتاج الى بيان فان
ظن ظان انا نحتاج الى بيان فليس بيانها برفع ساير
الاقسام او مساواتها في الخفا فان الناطق ابين للانسان
اذا عرف ان الناطق من انه ليس غير ناطق والاستثنا يحتاج
الى ان يكون ابين من النتيجة ليس مثلها او اخفى منها واما
في القياس الثاني فلم يعمل ايضا شيئا وذلك لانا طلبنا
ان الحيوان الناطق المايت حد للانسان وطلبنا ان
الحيوان الناطق المايت قول مفصل مساو للانسان دال
على ماهيته غير مختلفين في الخفا والوضوح فلو كنا نعرف
ان الحيوان الناطق المايت قول مفصل مساو للانسان
دال على ماهيته لما كنا نطلب حد الانسان النسبة بل
انما نطلب هذا القول المفصل الذي هو بهذه الحال فاذن
فكما لا يسلم ان هذا حد للانسان كذلك لا يسلم انه قول بهذه
الحال تسليم ما يجعل حدا واخذ القول بهذه الحال حدا اكله
هو مصادرة من وجه على المطلوب الاول بالقوة دون الفعل
اعني ان توسيط حد الشي حدا في القياس ربما لا يكون في

نواضع

فی مواضع اخری مصادرة علی المط الاول اذا کان التفصیل
اشهر من الاجمال واما فی هذا الموضع فالتفصیل هو المط وهو الخفی
فاذن لیس کل توسط حد لشیء مصادرة علی المط الاول فهذا
لیس مصادرة بالفعل لکن لما کانت قوة هذا التوسیط فی
الموضع الذی نحن فیه کقوة توسیط الحد الاکبر فهو مصادرة
علی المط الاول بالقوة فی ذلک الموضع علی انه قد اخذ فیه حد
الحد للحد بلا واسطة کما اخذ الحی الناطق المائت امرا موجودا
للانسان مساویا له بلا قیاس وهو المط نعنی انه یبان حد
الحد للحد ثم ههنا شیء اخر وهو ان صاحب الصناعة یجب
ان یکون عنده قانون فی معرفة حد الصحیح والحد الغیر
الصحیح کما یجب ان یکون عنده قانون فی معرفة القیاس
الصحیح والقیاس الغیر الصحیح وکما انه لیس یجب ان یکون
القیاس قیاسا ومع ذلک یبرهن انه قد قیاس وان القول الذی
نظهر هو علی القانون القیاس وانه متبع الامع المناکدین
المغالطین الجاهلین بقوانین القیاس کذلک الحد یجب
ان یحد علی ذلک القانون ولا یستعمل فیه ذلک القانون
بالفعل وبالجملة کما ان القیاس تقیس فقط ولا تقیس علی انه

قاس بان يقول وكل قول من شانه كذا وكذا فهو قياس كما ان الحد

يجب ان يحدّ فقط ولا يجد الحد في الحد بان يقول كل قول

هو كذا وكذا فهو حد بل يجب ان يكون قد علم ما القياس و

ما الحد اولا كما ان الذي يشكوان كذا وكذا اذا اورد عليه شي

على انه برهان وتكلف لنه يدل على انه برهان بان له حد البرهان

يكون له ان يقول لو سلمت ان هذا حد البرهان او انه ان كان

حد البرهان فهو موجود لهذا القول لكنت لا اسلم ان هذا القول

برهان فانه لست اسلم ان لهذا القول حد البرهان كما

من ينكر الحد فان له ان يقول انى لو سلمت ان هذا هو حد الحد

او انه ان كان حد الحد فهو موجود لهذا الشي لكنت لا اسلم انه

حد وانه لذلك الشي محل وبالجملة فان الحد على ماهية الشي

والبرهان على انية الشي للشي وانية الشي غريب عن ماهيته

خارج عنها الا بعد فرضها ان يحصل مجهول للشي كما علمت

فيطلب بالبرهان الفصل الثالث في ان الحد لا يقتنص

الفصل الثالث

ايضا بالقسمة والاستقراء وتاكيد القول في هذه الابواب

وفي مناسبة بعض البراهين مع الحدود وتبيين بعض البراهين

على الحدود وليس لقائل ان يقول ان حد الشي مستنبط

بالقياس

١٠

بالقياس الشرطي من حد ضده لان حده ضد حد ضده مثلا
انا اذا علمنا ان حد الخير انه هو الامر الملتئم المنتظم علمنا ان
حد الشر هو الامر المتشتت الغير المنتظم بان نقول هكذا ان
كان حد الشر كذا فاذن حد الخير كذا ثم نستثني لكن
حد الشر كذا فاذن حد الخير كذا فان الجواب عن هذا على وجوه
اربع اولها انه لم يمكن هذا القياس ان يعطي حدا بقياس حتى اذا
اخذ حدا باقتضاب ووضع من غير قياس فاشبه من وجه
صاحب القسمة وصاحب الاستقراء اذ كل واحد منهما
ياخذ المط يوجبها مصادرة ويضعه وضعا ويظن انه
بيّنه بقياس ضروري وان كان هذا انما صادر على نقيض
مطلوبه لانه طلب ان يبين الحد بقياس فاخذ الحد بلا قياس
وقد عرفنا فيما سلف ان صاحب القسمة
كيف يفعل هذا وان صاحب الاستقراء كيف يعرض له ان
يفعل هذا فلنتأمل هناك والثاني انه قد عرض لهذا شيء
اخر وهو انه جعل القانون في كسب الحدين يوضع
حد ضد المحدود فاذا طلبناه بان يبين كيف يحد
الضد الاخر المبين به حد هذا الضد وهو في هذا المثال

لحبر احتاج ان يستند لامحالة على حكم قانون يُحَدّ لهذا ا بضد
وهو في هذا المثال الشنع مع انه مصادر على المطلوب الاول
فانه يستعمل الدور والثالث انه ليس حد احد الضدين
اعرف من حد الضد الاخر بل هو مثله في الجهالة والمعرفة
الحقيقية وكل بيان بما ليس اعرف وان لم يكن دورا
ولا مصادرة فليس ببيان والرابع انا نتسامح ولنضع
ان هذا الانسان قد حد ما له ضد بهذا القانون فكيف
يحد ما ليس له ضد او كيف يحد الضد المطلق والضد المطلق
الواقع على الطرفين ليس له ضد ولقايل ان يقول انكم
قد ذممتم اكتساب حد الضد من حد الضد الاخر في
هذا الكتاب من هاهنا فاما في كتاب الجدل فقد استعملتم
هذا القانون حيث تكلمتم في اثبات الحدود وابطالها فالجواب
عن هذا من وجهين احدهما ان كتاب الجدل ليس يدل
فيه على الاثبات والابطال الحقيقيين ولكن على الكاين
اما من تسليم الخصم من مقدمة واما من الراي المشهور
ونحن لا نمنع ان يكون احد حدي الضدين يتسلم من الخصم
فحينئذ يلزم شاء ام ابى ان يكون ضد الاخر ضد هذا المحدود

ولا نمنع

ولا يمنع ان يكون حد احد الضدين بالقياس الى المشهور والى الذايع اعرف من حد الضد الاخر ويكون انما اخذ بما هو اعرف في المشهور لا بما هو حقيقي المعرفة عند العقل الصريح وربما كان خفيا بنفسه ولكن اشتهر مثل كثير من المقدمات التي هي خفية في نفسها بالقياس الى العقل النظر الصريح ولكن بالقياس الى الشهرة هي بينة بنفسها او مقبولة والثاني ان الحد المطلوب في كتاب الجدل هو الحد بحسب قانون الشهرة لا بحسب قانون الحقيقية فلا يجب ان يجري في الاحكام الحقيقية مجرى الحدود الحقيقية ونقول ايضا الحد لا يصطاد بالاستقراء فقد تبين هذا لك من ان الاستقراء الحقيقي هو من الجزئيات المحسوسة وهذه لا حدود لها على ما اوضحنا والثاني انه ان استقري منها قول على انه حد فان ذلك القول اما ان يوخذ على انه حد لكل واحد من الاشخاص فينتقل الى انه حد الكلي كما اذا وجد حكم في الجزئيات نقل الى الكلي او على انه حد لنوع الاشخاص ولا يمكن ان يكون حدا لكل واحد من الجزئيات فانه يعرض من ذلك محالان احدهما انه لو كان لكل واحد منها حد

بحصه لكان لا يشارکه فيه الآخر وکان لا يمکن ان ينقل
الى النوع کله او يشمل اليه حدود کثيرة متخالفة والثانی ان
الخاص بکل واحد لو کان لما کان من الامور الذاتية التی
تشترک فيه بل بالعوارض التی عسی ان يخص جملة منها شخصا واحدا
کما علم فی ايساغوجی والعوارض غير داخلة فيما هو الشیء
فقد بطل اذن قسم واحد من هذه الاستقراء وبقی انه انما
يستقری علی حد لنوع الاشخاص وليس شیء من الاشخاص يدل
بوجود معنی فيه علی انه حد لنوعه الا ان يعرف نوعه اولا
ويعرف الحد له فيکون الاستقراء باطلا وذلک لانه لا يمکن ان
يقال لما کان هذا حد نوع هذا الشخص الاول فهو حد نوع
هذا الشخص وحد نوع هذا الشخص الثالث فهو حد نوع
کل هذه الاشخاص لان هذا قد عرف اذ عرف انه حد لنوع
الشخص الاول قبل فاذا ليس طريق اکتساب الحد بالبرهان
ولا بالقسمة ولا بالاستقراء من الجزئيات فکيف ليت
شعری يعمل فانه لا يسأل الحد ان يعرف بالحس ويشار اليه بالاصبع
ثم معنی ما هو الشیء وهو الحد الحقيقی لا يجوز ان يکون الا للموجود
الذات والمعدوم الذات قد يکون له قول دال علی معنی الاسم

واما الحد

١٠٢

يقتضي

واما الحد فلا الا باشتراك الاسم ومن ظن ان الحد تبين بالقياس
فاما ان يعني به القول الذي بحسب الاسم من حيث هو كذا او
يعني الحد الحقيقي فان عنى شرح الاسم فذلك محال فانه ليس
يحتاج ان تبين المبين او برهن المبرهن على انه يعني بهذا الاسم
معنى هذا القول وان عنى به الحد الحقيقي من حيث هو حد
حقيقي فذلك يقتضي ان يشار فيه الى موجود فلا يخ اما
ان يكون الحد لا يشير البتة الى وجود ذلك الشيء وانما يعلم
وجوده من وجه اخر او يكون الحد بنفسه يشير الى وجوده
فان كان الحد لا يشير الى وجوده فقد علم وجوده اولا
فيلزم ان يكون هذا عرف الحد له اولا لا من حيث هو حد
حقيقي بل من حيث هو شرح حتى عرف ما الشيء الذي
هو الموجود وما يعني باسم الشيء الذي هو موجود فما لم يفهم
معنى اسمه كيف يفهم وجوده فان كان وجوده بينا بنفسه
يكون صيرورة شرح الاسم حدا له بينا بنفسه وان كان
غير بين بنفسه فيكون البرهان الذي تبين وجوده كما
تبين وجوده يجعل شرح اسمه حدا له فيكون الذي كان
من قبل شرح اسم قد صار الان حدا لما كان صح ان الشيء

موجوداً لا من جهة ان ذلك برهان على حده بالذات بل هو
برهان على وجوده بالذات وعلى حده بالعرض وهذا النحو
لا يمنع وقوعه في الحدود ولا فيه الخلاف واما ان كان
اعطاء الحد نفسه هو المشير الى الوجود حتى يكون اعطاء الحد
لما ليس يبين الوجود من حيث هو حد حقيقي الموجود بقياس
او يحصر سمة بيان ان الامر موجود فيكون من حد الشيء فقد
قاس على وجوده معاً من حيث قد حده وهذا محال فان الحد
انما يبنى على امور داخلة في ماهية المحدود والموجود كما علمت
ليس منها فليس الموجود جنساً ولا فصلاً بل هو محمول لازم
والحد لا يعطيه لانه يعطي الاجناس والفصول فقط بل البرهان
يعطيه لان البرهان يعطي لازمات الذات التي ليست
داخلة في الحد فان البرهان المعطي للوجود يعطي وجود
مجهول الوجود مطلقاً او مجهول وجوده للشيء وهذه
كلها لوازم خارجة عن الماهية فلا البرهان يطلب
ما هو داخل في الحد لان ذلك بين بنفسه ولا الحد يعطي
ما هو مطلوب البرهان لان ذلك خارج عن جوهر الشيء
ولذلك كان اهل العلوم كلها يضربون سور اثبات الامرين

ويميز

ويميزون ما اخذ اعطاء الحدود بابا وينقصون الحدود
اقتصابا ويميزون ما اخذ البراهين بابا آخر ويؤلفون
البراهين تاليفا واذا اعطوا حد المثلث في الهندسة لم
يقدموا على ذكر وجوده بشيء بل لم يتنبهوا ان هذا حد
بالحقيقة او تفهيم للاسم فلما برهنوا ان المثلث موجود
بالشكل الاول من كتابهم في الاستقصات صار ما كان
تفهيما للاسم عند ابتداء التعليم حدا بالحقيقة فما اظهر ما
بان مظهر الحد الحقيقي مباين لما اخذ القياس وكل القول
المعرف لماهية الاسم الذي ليس بحد وهو ظاهر وذلك لان
معناه ان هذا الاسم اعني به كذا وكذا وهذا لا يمكن
ان ينازع فيه او يخاصم كما لا ينازع في الاسم واما ان هذه
الذات حدها كذا وكذا فيمكن ان ينازع فيه ويخاصم
وبين الامرين فرق ولو كان كل قول يطابقه اسم
مطابقة يكون لها الاسم يدل على تلك الجملة والقول يدل
على تفصيل ما يدل عليه الاسم حدا لكان مخاطباتنا
وكلامنا حدودا فان لفظ مركب نحن نلفظ في استفهام
او خبر او دعاء او تمن او تعجب او تبرج او امر او نهي

او غير ذلك الا و يمكن ان يوضع اسم مفرد بدله فيكون جميع
ذلك حدودا بل يكون القصيد الطويل بشل شعرا او ميرس
المسمى بابلنا الان حدا لانه يمكن ان يسمى باسم واحد مفرد
كاسم البلد والقوية مع كثرة اجزائه باسم واحد كما سمى
بلد بالرى او ببغداد ثم يكون حده تفصيل جملته فبين
اذن ان القياس لا يثبت حدا والحد لا يكون قياسا ولا دلا لتهما
على شئ واحد بعينه ولانه لا قياس على ما يدخل فيما هو
والاستقراء ايضا انما هو لاثبات هليه بسيطة او مركبة
وحكمه حكم القياس والبرهان ولا سبيل الى اثبات الحد به
اما انه لا يمكن ان يبرهن على الحد فقد بيناه واما الان
فاذا نقول انه قد يتفق ان يكون لبعض البراهين منفعة
في حد بعض الحدود وبالعكس ونقول كما انا لا نطلب
لم الشئ الا بعد ان نضع هل الشئ كذلك لا نعرف ما الشئ
الا بعد ان نعرف هل الشئ ثم معرفته هل الشئ قد يحصل
لنا على سبيل العرض بان لا يكون الحد الاوسط علة لوجود
النتيجة بل علة للزوم النتيجة او يكون عارضا غريبا للزوما
وقد يحصل بالذات وذلك اذا عرفنا الشئ من قياس

بحدٍّ اوسط هو سبب وجوده فهذا الطريق هو الطريق
الذي يودي الى معرفة الهل حقيقة والطريق الاول
لا ينفعنا البتة في اكتساب ما هو و في اقتناء الحد
واما هذا الطريق فانه لما كان يدل على فيه علة
وجود الشيء العلة التي هي ذاتية له فلا يبعد ان يكون
مما يفهمنا من وجوده شيئا زايدا على وجوده المطلق
وهو وجود العلة الذاتية وهو اما حده واما جزء
من حده نحو لا يبعد ان يبينه مع مراعات الشرايط
المذكورة على حد ما فمثل هذا كانه مع التوقيف على
الهلية يشير الى ملية الهلية كما مع التوقيف على الهلية
يشير الى مائية الهلية وخصوصا وقد سلف منا البيان
ان للمية الهلية و مائية الهلية مشاركة ومثال هذا ان
من قاس على ان القمر ينكسف فقال ان القمر قد يقع
قبالة الشمس و راسه الارض واذا وقع كذا انكسف
او قال ما يجري مجرى هذا الكلام فان كسوف القمر
تثبت به وانه ايضا لم ينكسف تثبت به وايضا وانه
كسوفه وهو زوال الضوء لسترة الارض تثبت به وخصوصا

اذا استقصى هذا البيان حتى صير الى العلة القريبة التى هى
صورة الكسوف بعد العلل الفاعلة لم فاذا جمعت تلك الاوساط
كلها مع الحد الاكبر كان حدا تاما مثل قولنا ان القمر ممكن ان
يقع قبالة الشمس المفيد اياه الضوء على القطر وكلما وقع
كذلك فان الارض يستر عنه ضوء الشمس وكل شئ يكون كذا
فانه لا يضئ بعد ان كان يضئ وكل ما كان كذلك فهو منكسف
فالقمر منكسف فاذا احذف هذه الاوساط وابتدى من
اقربها الى المنكسف وهو انه لا يضئ بعد ان يضئ وجمعت
هذه بالعكس من ترتيبها كان حد الكسوف تاما وذلك
لان حد كسوف القمر هو ان لا يضئ القمر بعد ما كان يضئ بستر
الارض عنه ضوء الشمس لوقوعه من الشمس على القطر
فهذا هو الحد التام للكسوف واكتسب من هذا البرهان
التام على الكسوف الاول وذلك الاول حد ناقص
احد من برهان ناقص وعسى الشك يعرض في هذا
فيقى كان هذا البرهان لا يصح ولا يقوم الا لمن تقدم
فعرف حد الكسوف فلا يكون البرهان قبل فلا الحد
فنقول ان الشئ يعرف معرفة بالفعل وتعرفي معرفة

بقوم قريبة من الفعل يكون عنها غفلة ويحتاج فيها
الى تنبيه فالبرهان يدل على الحد على سبيل التنبيه عن
الغفلة واما الحد فلا يبرهن عليه البتة وكان هذا
قد كان يعرف ان القمر ينكسف كثيرا من الشمس بعمل
عنه فاذا سمع هذا الخط ذهنه هذه الاجزاء فلم يلبث
تبيّن له الا انتقاله الى ترتيب الحد واما ان لم يكن البرهان
مؤلفا بالعلل بل كان قياسا من العوارض واللوازم
فقيل مثلا ان القمر قد لا يقع لها ظل في الاستقبال واذا لم
يقع لها ظل فهو منكسفة فالقمر ينكسف فليس يصطاد
منه مثل هذا حد بل يجب ان يعطى العلة بعينها اما العلة
الحقيقية عند قوم فالستر وعند قوم انقلاب القمر
وعند قوم طفوه بعد اشتعاله وكذلك ان قال قايل
ان السحاب قد يطفئ فيه النار فاذا طفيت فيه
النار حدث صوت الرعد فانه يمكن ان يستخرج
من هذا البرهان حد الرعد واما كل شيء لا علة له فلا
برهان عليه ولا حد بالحقيقة له الا على الوجه الذي
يحتاج ان نتامل ونذكر من فصل علمناه في الكتاب ثم

تبيّن خ ل

اشتعاله خ ل

لا يجب من كلامنا في هذا الفصل ان ظن كما ظن بعض الناس
ان كل برهان بعلة فانه يدل على الحد فان المعلم الاول
لم يضمن هذا بل ضمن انه قد يكون هذا من الصنف ما يدل
على الحد لا ان كله كذلك ولا لو ضمنه كان حقا فانه اذا
كان الحد الاوسط نوعا للحد الاكبر كان القياس برهانا
وماخوذا من علة النتيجة وحدها لا للحد الاكبر مجرد
او مع ذلك لم يستنبط منه حد وقد فرغنا نحو عن ذلك
فيشبه ان يكون هذا حيث يكون الشيء الذي هو الاوسط
علة بذاته للاكبر منعكسة عليه وعلة للنتيجة معا واما
الظن المستحكم لقوم ان البراهين انما هي من حدود
وسطى هي علل منعكسة على الحدود الكبرى بل وعلى الصغرى
فامر باطل وانما غرهم قلة العناية والنظر وفصل من
كلام المعلم الاول لم يستقصوه حق الاستقصاء وسنصير
اليه عن قريب ونبين ان العلل قد يكون اخص من المعلولات
في كثير من الاشياء ولا ينعكس عليها الا انا نشتغل ههنا
بما هو غرضنا فنقول ان المعلم الاول دل على ان البراهين
ذوات العلل يعطي بوجه ما تنبيها على الحدود ومن ذلك في

الكلية

في الاشياء التي هي عارضة لشيء وفي شيء لعلة من جنس العلل
المأخوذة في الحدود واما ما لا علة له في وجود ذاته مطلقا
او لشيء لانه غير عارض في شيء او عارض اول بلا علة ومن
جنسه مبادي العلوم فانه قد يصدق به جزما من غير
قياس يعطي علته انه ستة بل هليتها واضحة ومع ذلك
فقد يكتسب لها حد وايضا كثير من المعاني يوضع
في العلوم وضعا في العلوم مثل الوحدة في علم العدد
فلا يقاس بالبرهان على وجوده بل يوضع وضعا
وربما اقنع فيه بكلام جدلي او استقراء اقناعا غريبا
ليس من شرط التعليم ولكن ذلك لا يشغل بتحديده من
البرهان فاذن ليس كل حد انما يتوقع فيه ان يصار
اليه من البرهان بل كثيرا ما يجد الشيء اولا فيقتنص
من حده البرهان على عوارضه وخصوصا من حدود
البرهان الذاتية والحدود التي فيها شيء علة وشيء
اخر معلول مثل قولنا ان الرعد صوت يحدث في
الغمام لمطفوء النار فيه وطفوء النار علة والصوت
معلول ومجموعهما لا احدهما وحده هو الحد التام

وانه وان كان طفوء النار علة فاعلية للصوت والصوت معلول له فالصوت علة للرعد على سبيل العلل الصورية والحد بجملته علة صورية للمحدود وان كان بعض اجزائه علة لبعض واذا كان الحد بالجملة علة صورية للمحدود فكل جزء منه هو علة لا محالة وانما يكون البرهان مقابلا للحد اذا كان فيه جزؤ هو علة وجزء هو معلول على نحو ما قلنا الفصل الرابع في مشاركة اجزاء الحد واجزاء بعض البراهين وكيفية الحال في توسيط الحدود دون توسيط اصناف العلل ومما ينفعنا في المقاصد التي اماهنا نعرف وان نعرف ما الحد التام وما الحد الناقص وما الحد الناقص الذي هو مبدأ البرهان وما الحد الناقص الذي هو نتيجة برهان ومن جميع ذلك ما الذي هو حد حقيقي بحسب الذات وما الذي هو حد مجازي بحسب الاسم وجميع هذه ينحصر في اربعة اقسام فيقول حد بوجه ما لما هو قول يشرح الاسم ويفهم المعنى الذي هو مقصود بالذات في ذلك الاسم لا بالعرض ولا يدل على وجوده ولا على وجوده اللهم الا ان يتفق ان يكون معنى الاسم موجودا

الفصل الرابع

معروف الوجود فيكون فيه شرح دلالته ما بالعرض على
الوجود وذلك لانه من جهة ما هو شرح الاسم ليس هو
حد ذات وان كان لا يكون حد ذات الا وهو شرح
الاسم فان اخذ في الابتداء على انه شرح اسم للشك في وجود
معنى الاسم وتضمن بيان سبب معنى الاسم لو كان موجودا
فهو بالعرض معط للعلة مثل ذكر حد المثلث قبل ثبوت وجود
المثلث فانه انما يورد و يوخذ اولا على انه شرح اسم ولا يدرى
من امره هل هو موجود المعنى ومع انه يوخذ شرح اسم
لا بد من ان يعطى اسباب المثلث وهي الاضلاع الثلث
فيكون مثل هذا يعطي اسبابا لما لو كان موجودا كانت اسبابه
هذه فاذا اتفق ان صح عند انسان انه موجود انقلب
ذلك القول بالقياس الى ذلك الانسان حدا ومعطيا
للعلة واعطاؤ للعلة من جهة ما هو شرح الاسم بالعرض
وكل دلالته على الوجود وهذا الحد المقول بحسب الاسم
اذا لم يوافق معنى الوجود كان اتحاد اجزائه شيئا معتبرا من
وجه واذا كان بحسب الذات كان اتحاد اجزائه معتبرا
من وجه آخر وذلك لان القول انما يكون حدا واحدا على احد

التي لو كانت موجودا كانت م

من وجهين اما الا انه متصل الاجزاء بالارتباط الجامعة كما مضى
مما ذكره فيما سلف مثل قصيدة ما او كتاب ما او نحو ذلك وانما
لان اجزاؤه بصيرها شيئا واحدا في النفس يدل على شيء
واحد في الوجود والحد الذي يكون بحسب الاسم فيشبه
ان يكون اتحاد اجزائه ما دام ليس مطابقا لموجود واحد
اتحادا بالارتباط الى ان يوخذ بالقياس الى خيال واحد
في النفس والى هذا القسم والوجه ذهب قوم وكانه غير
مستمر في جميع الحدود التي هي حدود بمعنى شروح الاسم
فانه اذا كان المعنى محالا لا خيال له في النفس البتة
فكيف يكون خياله وحدانيا وان كان محالا وله خيال
في النفس ذو اجزاء لا يجتمع في الطبع فكيف يكون ذلك الخيال
واحدا مثل تخيلنا انسانا بطيرانا فان كان هذا الخيال واحدا
فمعناه ان يكون واحدا بجهة التي يكون بها المعاني العقلية
والخيالات الصحيحة واحدة فان الواحد يقع على وجوه
كثيرة ونحن لا نذهب الى هذا المعنى في قولنا معنى واحد
وشيء واحد بل نشير الى اتحاد طبيعي جوهري هذا واما
الحد الكاين بحسب الذات فهو متحد الاجزاء بالحقيقة لانه

الا ان

الخيال او المعنى او الموجود واحد بالحقيقة يوجد طبيعية
وهذا وجه مما يقال على الحد ويوخذ يوجد اخر لما يعطى
علة وجود معنى المحدود ويوخذ بعينه في البرهان حدا
اوسط فيكون مبدأ للبرهان واذا اخذ هذا الحد وضم
اليه كماله وهو اضافته الى المعلول ووضع المحدود اجتمع
فيه ثلثة اشياء اعنى المحدود وحد يعطى العلة وكماله في
اعطا العلة وهو ذكر المعلول وهذه الثلثة الاشياء
ينعكس بعضها على بعض والا لما كان محدودا وحدا وكمال
الحد لان المحدود والحد متساويان وكمال الحد هو معلول
الحد الذى يوخذ عنه فقط ويوخذ لجميع المحدود
فهو ايضا مساو للاولين وهذه الامور الثلثة موضوعة لان
يكون منها برهان يبين كمال الحد للموضوع ما بقياس الا
ان الامر في وضع حدود البرهان بالعكس من وضع اجزاء
الحد مثال هذا ليكن الغيم هو الموضوع للحدود الثلثة وليكن
هذا الحد الذى هو العلة هو طفوء النار في الغيم وليكن
كماله هو حدوث الصوت فنقول ان الغيم رطوبة قد
طفيت فيه نار وكل رطوبة قد طفيت فيها نار فانما تحدث

فيها صوت فالغيم يحدث فيه صوت وكل صوت يحدث
في الغيم فهو رعد فالغيم يحدث فيه رعد فقد صارت هذه
الامور الثلثة اجزاء برهانين مرتبتين اصغر حدودها
موضوع الامور الثلثة وهو الغيم فكان طفوء النار اول
مذكور من هذه الثلثة ثم حدوث الصوت وكان حدوث
الصوت يثبت في نتيجة البرهان الاول وطفوء النار
لا يثبت بل هو مبدأ برهان لا نتيجة والمحدود وهو الرعد
هو اخر مذكور من هذه الثلثة في البرهان الثاني ومذكور
في النتيجة الثانية فاذا رددت هذه الحدود الثلثة
الى تاليف حدي عكست فذكرت اولا الشيء الرعد
ثم الصوت الحادث في الغيم ثم طفوء النار في الغمام
فقلت ان الرعد صوت حادث في الغمام لطفوء النار
فيه فقد انقلب ما كان مبدأ البرهان فصار آخر الحد
وما كان نتيجة البرهان فصار مبدأ الحد وصار المحدود
الذي كان محمولا اخر الامر موضوعا للجميع ونظير هذا الحد
قولنا في حد الغضب انه شهوة الانتقام ونظيره كما
له غليان دم القلب وهو نتيجة البرهان فاذا حددت

قدمت غليان دم القلب واردفته بالعلة وهو شهوة
الانتقام واذا برهن ... فلان يشتهى الانتقام وكل من
اشتهى الانتقام على دم قلبه فقد ... وة الانتقام واخرت
غليان دم القلب والجنس دايما مع الحد الذى هو نتيجة البرهان
وقد ظن قوم ان الحد الذى هو نتيجة البرهان يكون لا محة
من المادة والذى هو مبدا البرهان يكون لا محة من الصورة
وحسبوا ان توسط الارض الذى هو المبدأ الفاعلى للكسوف
هو علة صورية للكسوف وان انمحاق الضوء علة مادية
وكانها من جهة مادة الكسوف وليس كذلك بل تكون
العلل التى ستطر ومبادى البرهان من كل نوع والمعلم
الاول يجعل الحد التام المجتمع من الحد الذى هو مبدأ البرهان
والحد الذى هو نتيجة البرهان قسما من الاقسام ويترك
الحد الذى هو مبدأ البرهان اقتصارا على فهم المتعلم وهو
بالحقيقة قسم خارج مما ذكرناه وهو الرابع فى الحقيقة
بعد الحد التام كما اشرنا اليه فى مواضع وسنشير اليه بعد
قليل بل انما يجعل الرابع حد امور لا علل لها وذوات الاسباب
لوجودها بوجه وليس فى حدها التام شىء هو علة

ومعلول فلا يكون هناك شيء هو مبدأ برهان وشيء اخر هو
نتيجة برهان ولا كل مبدأ برهان يؤدي الى حد هو نتيجة
برهان ولكن يجوز ان يكون مبدأ برهان لامور عارضة
خارجة عن الحد فاذا لم يعتد بالقسم الاول الشارح لاسم
لا وجود لمعناه حدا الا انه بالحقيقة ليس حدا لشيء حتى تثبت
وجود الشيء بقيت الحدود الحقيقية ثلثة فان نتيجة البرهان
هو من قبيل دلالة الاسم الا انه قد صار حقا ولا بأس بان
يجعل حدود الاشياء البسيطة من قبيل دلالة الكلام وقد صارت
حدود الاسم الا ان يشترط في هذه انها لا يكون لا بعض الاشياء
مخصوصة دلالة الاسم وتركيب المعاني ويجعل دلالة الكلام
اعم من ذلك ومن الاشياء التي تركيبها بالعرض كالابيض والانف
الافطس ونحو ذلك وكيف ما كان فانه يكون قسما او نوعا تحت
ذلك فلا يكون بالحقيقة القسمة الاولى اليها فقد عرفت ان
من الحد ما من شانه ان يدخل في البرهان وبنا سيد واذا كان
الوجود الاكبر لشيء اعرف من وجود الاكبر للاصغر حدا ذاتيا
فيجعل ذلك الشيء حدا اوسط ويكون القياس من الشكل الاول
واذا كان الاكبر عارضا ذاتيا يظهر للاصغر اكثر من ظهوره

للاصغر

للاصغر فنتوسط حد الحد الاصغر على الحد الاصغر على سبيل الشكل
الاول وان كان سلب ... الى الحد الاكبر عن حد الاصغر اظهر
من سلب الحد الاكبر و... الحد محمولا بينا ذلك بالشكل الثاني
لا غير الا ان نحرف الصورة واذا كان سلب الحد الاكبر
عن حد الحد الاصغر اظهر من سلبه عن الحد الاصغر بينا ذلك
بالشكل الاول لا غير الا ان نحرف بين الصورة وبهذا يستبين
ان للشكل الثاني في الاستعمال غنا وللاول غنا وانه ليس وان كان
الاول اولى وافضل فلا غنا خاص للثاني وان شيت ان اوح لك
بالصدق فسوا عندي طلب الشي للشي وطلبه لحده التام
وكل طلب الشي للشي وطلب حده التام له فكان من اخذان
كذا موجود لحد الشي وبين بذلك ان انه موجود للشي فهو صادق
على المط الاول وكل الوجه الآخر فليس وضع الشي الاوضح حده
ولا احمل الشي الا احمل حده ولكن امثال هذا انما يكون قياسات
على قوم بلبه اذا ذكر لهم الاصغر وحده لم يحضرهم معناه واذا
ذكر الاوسط وكان حد الاصغر ثم ذكر الاكبر فهموا بالاوسط الاصغر
وتصوروه ثم قبلوا حمل الاكبر عليه لا ان الاوسط يتوسط في التصديق
بل لان الموضوع لم يكن مفهوما فكيف كان يحكم بحمل شي

فيقع الوسط في التصور بالذات وبالتصديق بالعرض نخ ل

عليه فلما فهم صدق ما يجب تصديقه له فيكون الاوسط انما يقع في التصور بالذات واما في التصديق فبالعرض وكذلك ان كان الحد للمحمول فانه لو كان الموضوع مفهوما و المحمول مفهوما كان حده لما احتيج الى توسط الحد حدا او فانه ان كان الحمل بينا على الحد فانه يكون مبنيا على الحدود وان لم يكن على الحد بينا لم ينفع توسط الحد فان كان احدهما وليكن الاصغر مثلا مفهوما الامر حيث حده وكونه حده وهو لا يشعر انه حده فلا يكون الانتفاع بتوسط الحد من حيث هو حد ايضا بل يكون ذلك مثل حال من يتصور الانسان لا من حده بل من انه ضحاك منتصب القامة ثم يوسط الحيوان الناطق فيجد حمل الغير على الحيوان الناطق ظاهرا وانما وسطه ليبرهن وجوده على الضحاك المنتصب القامة فان كان المبرهن عليه يحمل لفظ الانسان موضوعا لكونه ضحاكا منتصب القامة فيكون حده لا الحيوان الناطق فيكون قد جعل الانسان اسما لغير الحيوان الناطق خصارج الحيوان الناطق لازما ورسما للضحاك المنتصب القامة لا حدا له كما عرفت في غير هذا المكان فانك اذا سميت

فكان وجود التمييز للحيوان الناطق ظاهرا نخ ل

الشئ من حيث ما هو ضحاك منتصب القامة انسانا كان هذا الاسم
حد انه ضحاك منتصب ... منه وانما قد في الاسماء فههنا
لا يكون الاوسط حدا للاصغر واما ان لم يجعل الضحاك المنتصب
القامة بازا الاسم بل المعنى هو لاحق لشئ اخر ليس يتعرض
له فان علم منه انه ضحاك منتصب القامة وكان مجهولا له
انه حيوان ناطق فلا يكون هذا معلول انه محمول عليه حتى
يعلم ان الاوسط محمول على الاصغر فيلزم النتيجة فان كان
ظاهرا ان هذه الذات هو الحيوان الناطق فلم يكن
مجهولا ما ثبت وان لم يكن مجهولا ما ثبت عاد الى الوجه الاول
فكان الطلب للانسان والحيوان الناطق واحدا وان كان
معلوما انه موجود لتلك الذات ومجهولا انه حده فيكون
اما اولا لم يتوسط الحد من حيث هو حد واما ثانيا انه لا يكون
انما يعني بتلك الذات ما نعني نحن بالانسان وذلك لانه يجوز
ان يكون العاني يعني بالاسم ما يجب ان يعني به ولكنه يغفل
او يعجز عن التحديد ولا يثبته له واما اذا عرف حمل معنى الاسم
عليه ووجوده له وفصل بين حده لم يجهل انه حده
واذا وضع الاسم ووضع الحد ولم ياخذه على انه حد ولم

محمولا فلا يكون الاوسط
محمولا على الاصغر

بحره ذلك المجرى فليس عن غفلة ما يذهب عن تحديده بل
عن قصد ويكون ... ذلك الحد بل شيئا ما
اخر مما يتصوره او يغفل عنه لو نبه ... لكان معناه غير
هذا الحد او يكون ذلك الانسان خالفا للصواب لا يلتفت
اليه وكل الكلام في جانب الاكبر ولما كانت البراهين
الحقيقية كلها والحدود بعضها او اكثرها انما يتم بالعلل
فواجب ان نعرف كم العلل فنقول العلل اربع احدها
الصورة للشي في حقيقة وجوده في نفسه والاخر التي
او الاشيا التي يحتاج ان يكون اولا موجودة قابلة
لصورة وجوده اذ احملته بالفعل حصل هو وهو المادة
والثالث مبدا الحركة وهو الفاعل والرابع الشي الذي
نحوه ولاجله يجمع بين مادة الكاين وصورته وهو التمام
وكلها يصلح ان يوضع حدودا اوسطا وذلك لان كل علة
لشي في شي فهو واسطة بينهما مثلا اذا قلنا الزاوية
الواقعة في نصف الدايرة مساوية لمجموع الزاويتين اللتين
نجدتا من خطيها والقطر وهما ذلتا ان لقايمة
حتى ان كان الخطان متساويين كان كل نصف قايمة

موضوعه لوجوده وحمل
صورته وهو المادة ...

فيهما وكل زاوية مساوية لنصفي قايمة او لنصف قايمتين او للزاويتين
المعادلتين لقايمة فهي قايمة [illegible] نصف الداير قايمة
فيكون الحد الاوسط وهو المعادلة لمجموع قايمة وهذا
علة كالصورة للقايمة ويجب ان يتسامح في امثال هذه
الامثلة ولا يقال بل كونها قايمة هي العلة لكونه مساويا
لمعادلتي القايمة بل يجب ان لا يراعى في الامثلة التحقيق فهذا
مثال وضع فيه الحد الاوسط علة صورية والاظهر من هذا
هو البرهان على الشكل الرابع من اوقليدس وقد يوضع العلة
الفاعلة مثل قولهم في جواب سوال السايل ان اهل الاثينية
لم حاربوا اهل بلد كذا فيقال انهم انما حاربوا الان اولئك كبسوا
اهل اثينية فقد اعطى هذا الجواب السبب الفاعل الذي هو
مبدأ الحركة وقد يوضع العلة مثل انه اذا قيل ان فلانا لم يمشي
فيقال لكي يصح فكانه يقول فلان يطلب ان يصح ومن
يطلب ان يصح يمشي للرياضة فالحد الاوسط هو من الغاية
يريد ان يصح وكذا يقال لم كان البيت فيقال ليحفظ الاثاث
وكذلك لم يجب ان يمشي بعد العشاء فيقال لئلا يطفو الغذا
فيفسد الهضم فالعلة في هذا كله هو الغاية وقد يعطى الموضوع

فالحد الاوسط الذي الغاية هو يريد
ان يصح

والمادة فبق لم يموت الانسان فيق لانه مركب من متضادات
وهذه العلل التي تقع ... حدودا وسطى فهي يصلح ان
تتخذ منها حدود الشئ على النحو المذ ... فصل الخامس

الفصل الخامس

في تفصيل دخول اصناف العلل في الحدود والبراهين ليستتم
الوقوف به على مشاركتهما بين البرهان والحد يجب ان يعلم
ان العلل منها ما هو بعيدة مثل توقي سوء الهضم في جواب
طلب لم يمشي وذلك من الفاعل وكل الشدة في جواب
لم حمى فلان وذلك من المبدا الفاعل وتضاد الاركان في
جواب طلب لم يموت الحيوان وذلك بالمبدا العنصري
وقيام خط على خط في جواب طلب كون زاوية كذا قائمة
وذلك بالمبدا الصوري ومنها قريبة مثل توقي احتقان
الخلط واستيلاء البرد في جواب طلب غاية المشي ومثل
العفونة في الجواب بمبدا الحمى الفاعلي واستيلاء اليابس
على الرطب في الاخلاط في الجواب بالمبدا العنصري للموت
والقيام على الخط عن زاويتين متساويتين في الجواب بالمبدا
الصوري لكون زاوية كذا قائمة ومن العلل ما هي بالذات
ومنها ما هي بالعرض فاما التي بالذات فكالثقل لانهدام

الحائط

الحايط وهو من باب المبدأ الفاعلي وكالصقالة لعكس الشبح
وهو مثلا من باب المبدأ [illegible] كون الزاويتين
في الجنبتين مبدأ لاثبات [illegible] الخط عمودا وهو من باب المبدأ
الصوري وكالصحة لاثبات انه يمشي قبل الطعام وهو من باب
المبدأ التمامي واما التي بالعرض فكزوال الدعامة لانهدام الحايط
في اعطاء المبدأ الفاعلي وكالحديدية لعكس الشبح في
اعطاء المبدأ العنصري ومثل كون الزاوية الواقعة على الخط
القايم من الخط الموازي للخط المقوم عليه قايمة لكون
الخط عمودا في اعطاء المبدأ الصوري وكالكلال للمشي قبل
الطعام او العثور على كنز في اثبات المبدأ التمامي واعلم
ايضا ان كل واحد من هذه الاسباب قد يكون بالقوة
وقد يكون بالفعل وكون العلة بالفعل هو سبب لكون
المعلول بالفعل واما اذا كان بالقوة فليس كونه بالقوة
سببا لنفس كون المعلول بالقوة بل ذلك للمعلول من نفسه
وقد يكون السبب خاصا وقد يكون عاما وقد يكون
جزئيا بازاء المعلول الجزئي وقد يكون كليا واعلم ان
وجود الغاية وجود الصورة يلزم من كل واحد منهما

وجود المعلول لا محة فالصورة مع المعلول في الزمان
والغاية قد تكون بعده في الزمان وكلاهما اقدم
بالعلية واما المادة ففي كثير من الامور الطبيعية يلزمها
الصور بالضرورة ويوجد لوجودها المعلول والغاية
لا محة والضرورة لا يمتنع الغاية فان كثيرا من الامور
الطبيعية يكون بالضرورة وللغاية معا مثل ان المادة
التي خلقت منها الاسنان الطواحن عريضة اذا حصلت
بتمام الاستعداد يلزمها الصورة ضرورة ومع ذلك فان
خلقة عرضها التمام وغاية وهو طحن الطعام كما ان خلقة
حدة الانياب لتمام وغاية وهو قطع الطعام والمثل
الذي ضربه المعلم الاول لهذا هو انه اذا سئل فقيل لم ينفذ
ضوء السراج في المجاري التي هي اوسع ان كان ينفذ
فيمكن ان يجاب من جانب الضرورة العنصرية تدقيق
للطافة الاجزاء ويمكن ان يجاب من جانب العلة
التمامية فيتوقى لئلا يتغير فيه ويتزلق وكذلك اذا سئل فقيل
لم يحدث الصوت في السحاب فيجاب تارة فيتوقى لضرورة
الانطفاء ويجاب تارة ويتوقى لتهديد اصحاب الهاوية

علي ما يقوله

كما يقوله

كما نقول فيثاغورس في امثاله وليست هذه الضرورة
ضرورة شر بل ضرورات ... في كثير من المواد لا يلزم
عند حصول الاستعداد ان يحصل التمام لان تمام تلك
المادة يحصل بحركة من علة محركة وكل حركة تقع في زمان
وفي اخرة ما ينتهي الى الصورة فكل الحال في الامور
الصناعية فانها يلزم منها وجود الصورة ايضا لوجود
العنصر وحده لان العنصر في كل موضع لا ينساق
الى الصورة الا بعلة فاعلية فان كانت العلة الفاعلية
وغير
غريبة ومن خارج فربما وردت على العنصر وربما
لم ترد وان كانت العلة طبيعية وموجودة في
جواهر الشيء وكانت مما ينفعل بالتسخير وبالذات
لانها قوة طبيعية لم يمكن ان لا يصدر عنها فعلها
اذا حدث الاستعداد التام ولا قوة واعلم ان من قبيل
العلة التي سبيلها حركة ما ليس يجب من وضعه مع
وضع القابل وضع المعلول ومنها ما يجب من وضعه
مع وضع القابل وضع المعلول فان جميع القوى الطبيعية
اذا لاقت المنفعلة وجب الفعل والقوى الصناعية

العناصر

والارادية والشوقية وما اشبه ذلك ليس يجب من
اجتماعها مع القوى [illegible] ويلك العلل
وان كانت قد تخالطها صر[illegible] فهي تفعل الغاية لا
بالاتفاق واعلم انه كلما وضع [illegible]لول بالفعل فقد وضعت
الاسباب كلها لكن الغاية ربما كانت من حيث
هي في الاعيان موجودة بالقوة كالاضطجاع مع وجود
الفراش واعلم ان السبب اذا لم يكن سببا بذاته ومطلقا
ولكن انما يصير سببا بشروط يقارنه او كان بعيدا
فتأديته المطالب حتى وجد في جواب لم كان الشي
لا يكون تاديه سبب ويكون قد بقي للم مكان فيبلغ
الغاية في ذكر الشروط ويصير بها الذاته سببا وحتى يبلغ
السبب القريب بالذات واعلم ان كثيرا من العلل التي
وجود ذواتها لا يكفيها في ان يكون عللا فقد يقترن
بها اشتراط فيوجب ان يكون العلة بالقوة منها علة
بالفعل مثل كون قوة الافيون مبردة فان ذلك ليس
دايما ولكن اذا اتفق ان انفعل الافيون من الحرارة
الغريزية للانسان فيبين من هذا كله ان البرهان

مثل ان يكون بالفعل نحو ا

انما يكون

انما يكون برهانا تاما اذا اعطى العلة القريبة الخاصة التي
بالذات وبالفعل و[illegible] تشتمل على مثل هذه
العلل فيما له علل الماهية [illegible] يوردها بتمامها لا تخيلي منها شيئا
ان كانت ذاتية فان[illegible] قد قلنا فيما سلف ان الغرض في
التحديد ليس التميز بالذاتيات المساوية للمحدود في المعنى
بل والمساوية له في المعنى حتى لا يكون شيء من المعاني
الذاتية للمحدود الا وقد تضمنه الحد واشتمل عليه فان
اخل بشيء من ذلك اقتصارا على التميز بما دل على ماهيته لان
ماهيته ليست ببعض مقوماته وبعض ذاتياته بل هو
ما هو باجتماع جميع معانيه الذاتية فمن عرف بعضها
ولم يعرف البعض فما عرف ذاته بالتمام والغرض في
التحديد ان يحصل في النفس صورة موازية لماهية الشيء
بكمالها ولهذا السبب لا يكون لشيء واحد حدان كما لا يكون
لشيء واحد ذاتان فاذا كان كل وكان في المحدود ذات
ما اضافته الى جميع العلل ذاتية وجب ان يؤخذ
كلها في حده لا ان هذه العلل يجب ان يكون في حيز فصوله له
لا في حيز جنسه لان هذه العلل علل لشيء لا محدود وجود

تماميه خ ل

فانا قد كررنا مرارا خ ل

ذات الشيء خ ل

ذلك الشيء مقتضى وجودها او بها محقق وتحصيل وتخصيص غيره فيكون
امثال هذه العلل المختلفة الذات بل الوجود محصل مخصص
ووجود منتشر غير مخصص مخصصا لامر ما حتى يجعله محصلا
ويكون ذلك الامر مخصصا بها فذلك الامر جنسي والعلة فصلية كقولك
الرعد صوت عن طفو النار فالصوت جنس ومن طفو النار
فصل ان كان كل رعد هكذا اما امثلة الحدود المتخذة من
العلل المختلفة فانت تحد الزاوية القايمة بالصورة فقط فتقول
المساوية لاخرى في جنسه خطها القايم على مستقيم وتحد حمى
الغب بالفاعل فتقول حمى ويحدها العام حادثة من عفونة الصفرا
تنوب غبا بالغاية فتقول الخاتم حلقة تلبسها اصبع وتحد الفطوس
بالموضوع فتقول تقعير في الانف وربما جمعت الجميع في واحد
فقلت ان السيف آلة صناعية او سلاح صناعي من حديد
مطاول معرض محدد الاطراف ليقطع به اعضا الحيوان
عند القتال فقولك الالة والسلاح جنس وقولك الصناعي
فصل من المبدا المحرك وقولك من حديد فصل من الموضوع
وقولك مطاول معرض محدد فصل من الصورة وقولك
ليقطع به اعضا الحيوان فصل من الغاية ولقايل ان يقول

مخصصه بامر ما حتى يجعله محصلا
ويكون ذلك الامر محصلا بها فما له خ

للخاتم م

ان الحد

ان الحد يعرف جوهر الشيء وذاته فكيف يؤخذ فيه الاسباب
الخارجة عنه فالجواب انه [illegible] يؤخذ في حد الشيء اسبابه
لان جوهره يتعلق بتلك الاسباب [illegible] اليها اذا ثبت له
في جوهره ان كان [illegible] لاسباب الخارجة عن الشيء ماهو هكذا
ولا يمكن ان يعرف ما هذا حاله جوهره او يذكر اسبابه
بل يجب ان يقول الحق ونعلم ان تحديد الشيء من جهة ماهيته يتم
باجزاء قوامه وما ليس خارجا منه ويتم من جهة انيته بساير
العلل حتى يتصور ماهيته كما هو موجود ويتحقق بذلك ما يتقدم
ماهيته في الوجود فيتم به وجوده فيقع لتلك الماهية حصوله
فاما اذا اريد النظر الى نفس الماهية غير معتبر لها ما يلزمها
من الوجود وان كان لا بد لها من لزوم نوع من الوجود
اياها كفى في حدها ايراد ما يتقوم بها من حيث هو ماهيته
وليس نسبة الماهية الى العلل المفارقة نسبتها الى اللواحق
والعوارض الخاصة والمشتركة فتلك يتاخر وجودها
بالذات عن وجود الماهية واما العلل فان وجودها
يتقدم على وجود الماهية وكثير من الاشيا يحد للامن حيث
ذواتها بل من حيث لها عرض من الاعراض ولاحق من

اللواحق

ونسبة من النسب فربما كان ذلك اللاحق والنسبة يتضمن
الغاية فلم يمكن الا ... الغاية ... في حد الخاتم وفي
حد الملائكة وربما كان ذلك يتضمن ... فاعل كالاحتراق
فانه ليس اسما لتفرق اجزاء الشي ... دها كيف كان
بل ان يكون عن حرارة ثم لقايل ان يقول اما بال القوى لا تحد
الا بافعالها وهي امور خارجة عنها وليست اسبابا لها
بل هي من جملة اللواحق لها فهل ذلك حدا ورسم فالجواب
ان ذلك قد يمكن ان يوخذ في شرح اسم القوى على وجه
رسم ويمكن ان يوخذ على وجه حد فانه اذا دل القول
المعرف على مجرد نسبة لها الى امور خارجة يتبعها كيف
كانت كان رسما واذا دل على ان جوهر تلك القوة وذاتها
ان يكون بحيث يصدر عنها فعل كذا اولا كان حدا لان
الحد يقتضي تعريف جوهر الشي وذاته ولا ذات للقوة
الا التي من شانها ان يصدر عنها فعلها من حيث هي
كذلك وايضا اذا كانت القوة تصدر عنها فعل اولا وبالذات
مثل التميز في المعقولات والصناعات والاخلاق للقوة
الناطقة وافعال واحوال تتبعها الامور مقيسة بها الا الى

لان الذي عنه قوة واحدة لذاتها فعل واحد مثل الاستعداد
للضحك والخجل والبكاء الا ... وغير ذلك فان نسبتها الى مثل
الفعل الاول الذي ... غير المذكور مما يدخل في حدها
ونسبتها الى مثل الفعل الاول الذي ليس على الوجه المذكور
او الى مثل الفعل الثاني لا يدخل في حدها بل في رسمها
ايض فان جزئيات الصناعات التي ليست القوة عليها
اولا بل على الصناعة المطلقة فان النسبة اليها يدخل في الرسم
ولا يمكن ان يقال ان جوهر الشيء هو بحيث يلزمه تلك
الامور لان الواحد يلزمه واحد بالذات فلهذا ليس
لقائل ان يقول لنا فلم لا تجعلون كون الانسان بحيث
يلزمه في جوهره قوة الضحك فصلا له داخلا في حده فنقول
لان هذا الذي فليس جوهر الانسان وصورته الناطقة
يلزمها قوة الضحك بذاتها اولا بالعرض بل بتقريب بها
مزاج ما فيتبعه قوة ضحك وايض قوة بكاء وقوة خجل وغير ذلك
وليس الاستعداد لواحد منها او فعله اوليا للذات القوة
الناطقة واعلم ان العلل اجزاء الحدود ولا يحمل على المحدود
مثل النقطة في الدائرة والصورة منها قد يحمل في حال وذلك

لا جزء

منها النقطة في المادة

لانها يحمل اذا اخذت مع المادة ولا يحمل اذا اخذت مجردة
كالنطق لا الناطق واعلم انه اذا كان مبدأ فاعلي وموضوع
وصورة في الامور الطبيعية والامور الصناعية والامور
النفسانية كانت هناك غاية لاجلها الفعل وليس يجب
ان يكون حيث هناك مبدأ صوري فهناك مبدأ غائي على النحو
الذي ينتهي اليه الحركة كما ليس يجب ذلك في المبادي الهندسية
فيجب ان يقيل انها ليست لغاية ما على هذه الصفة بل
ان كانت هناك غاية فعلى جهة اخرى واما اذا كان السبب
الفاعلي اتفاقيا والسبب المبادي اتفاقيا فلا يجب ان يكون
ذلك لاجل شيء بالذات بل بالعرض وذلك لانها ان تادت
الى غاية ما كانت مبادي لتلك الغاية بالعرض لا بالذات فيكون
لها اذن غايات لا بالذات بل بالعرض وهذا هو البخت
والاتفاق مثل ما يتفق لن يكون انسان يمشي لطلب غريم
فيعثر على كنز فالمشي ههنا سبب من وجه لوجود الكنز ولكن
بالعرض لا بالذات والعثور على الكنز غاية من جهة للمشي
ولكن بالعرض لا بالذات وانما الذاتية ما هي على الدوام
او الاكثر فينبغي ان يتجنب من الاسباب ما كان بالعرض

ومن الغايات

بو من الغايات ما كان بالاتفاق فلا يؤخذ فى حد ورسم
ولا برهان واذا كانت المعلول مما قد كان فعلته مما قد
كانت فيجب ان ما خذ فى البرهان على ان كذا كان ما كان
من العلل فذا كان فيما مضى ولما هو فى الحال كذا ما كان
من العلل فى الحال والذى يريد ان يكون ما كان من العلل
يريد ان يكون وهذه فى الاشيا التى عللها تكون عللا بالفعل
فاما اذا كان بعض العلل مما يوجد ذاتا وليست بعد علة
بالفعل فلا يمكن ان يبرهن به بل يستدل عليه ولا يوضع امثال
ذلك حدودا وسطى بل حدودا كبرى وكمثل فى الكائنات مثل
انه ليس اذا كان ذات الاب موجودا وجب ان يكون
الابن موجودا وليس اذا كانت النطفة موجودة وجب
ان يكون الجنين موجودا وليس اذا كان الحايط موجودا
ان يكون السقف موجودا بل الامور بالعكس فهاهنا
يجب ان يؤخذ لا على معلولاتها بل معلولاتها عليها
على سبيل الاستدلال فيقال ان كان السقف موجود فالحايط
موجود وان السقف قد كان فالحايط قد كان.
وان السقف يريد ان يكون فالحايط يريد ان يكون

وكذلك في الابن والاب وبالجملة هذا يكون في الفاعل والمادة
فانهما يتقدمان على المعلول في الزمان وبالذات كثيرا
لانهما قد يكونان علتين بالفعل وقد يكونان علتين
بالقوة واذا كانتا علتين بالقوة ووضعتا في حدود
وشرط لم يجب ان يكون المعلول حدا اكبر ولكن في هذا موضع
تعجب وهو ان الكون كيف يتصل ان كان يجوز ان يوجد
المبادي ولا يتصل بها التوالي ثم كيف يمكن ان يتصل ومبدأ
كون العلة في آن ومبدأ كون المعلول في آن والآنات
لا يحدث من تتاليها زمان ولا ايضا يمكن ان يتشكل ان
آنا آنا كما يتلو وحدة وحدة بل بين كل آنين زمان فيه آنات
بالقوة بلا نهاية فان اريد ان يوصل الزمان بالكون وجب
ان يكون بين كل معلول وعلة وسايط بغير نهاية فما كانت
علل ومعلولات متوالية فواجب من هذه الاشياء التي
نقبلها ههنا قبولا ويبرهن عليها في العلم الطبيعي ان لا يكون
معلولات الكون متصلة بعللها اتصالا كونيا بكون فعسى
ان يقال ان اتصال الكون انما هو من جهة اخرى وذلك ان
الحركة المستديرة الفاعلة للزمان تصل المبادي الطبيعية

بكنا نقول ح ر

بالتوالي

بالقول الطبيعية يتوسط الحركة بينهما فاذا كان كون في آن
اندفع بالحركة الى كون اخر في آن اخر يتصل بينهما زمان
وهذا سيعلم بالحقيقة في العلوم دون المنطق ومما يجب
ان ينظر فيه انه اذا كان حد النوع للجنس وكان برهان بعلة
فبأي علة يكون ذلك البرهان فنقول انه قد يظن انه يكون
من علة مادية لانه يكون موضوعا للاكبر وهذا غير مستقيم وذلك
لان المعلول هو النتيجة ثم النتيجة ليست موجودة فيه
وذو العلة المادية موجود في مادته وانما يقع هذا الغلط
للاشتراك في اسم الموضوع ولكنه اما ان يكون علة غائية لان
الانواع كمالات للاجناس فان طبيعة الجنس يراد في الطبايع
لاجل النوع وعند النوع تستكمل الوجود وهذا بالقياس
الى الحد الاكبر او علة فاعلة لانه موثر اثرا في شيء وموجب شيئا
في موضوع وهو مباين الذات لما او جنسه ومثل هذا هو اشبه
بالعلة الفاعلية وهذا بالقياس الى النتيجة وكثير من الامور
الطبيعية ليس ترتيب عللها ومعلولاتها على الاستقامة
بل على الدور مثال ذلك في العلل المادية ان الارض ابتلت
من المطر فتبخرت فحدث غيم فمطرت فابتلت من المطر

فاذن العلة الاولى لابتلال الارض المطر هو ابتلال الهوا من المطر

فان قيل ان الارض طين مبتل من الما وكل طين مبتل من المطر

فانها يبتل من المطر كان برهانا دايرا ع دوره صادقا

لا بد منه الا ان يبين حدود الاوسط واين وسايط ومطالب

لم لانه يتوهم الارض المبتلة من المطر يبتل من المطر فيجاب

لانها تبخر ثم يسال مرة ولم اذا تبخرت ابتلت من المطر

قبل لانه يحدث من ذلك سحاب فيسال ولم عند حدوث

السحاب يبتل من المطر فيجاب لان السحاب يبرد ويتكاثف

وينزل مطرا وكل واحد من هذه الامور علة ومعلول واخذه

حدا اوسط برهاني ودليل معا ولكن ليس العلة والمعلول

فيها واحدة بالذات بل بالنوع فليس الذي كان عند

المطر هو الابتلال الذي كان عن ذلك المطر فاما نوع الابتلال

فواحد وكذلك ليس البخار الذي كان عن السحاب هو

البخار الذي كان عند السحاب وعلى هذا القياس فاذا اعتبرت

نوع المعنى كان البرهان دايرا واذا اعتبرت الشخص لم يكن

البرهان دايرا والبرهان ههنا ليس على النوع بل على

شي متعين من النوع فاذن ليس الذي يتبين به هو بعينه الذي

فليس الابتلال الذي كان عند
هو الابتلال الذي كان عند
ذلك عند المطر نخ

سبب فليس هناك عند التحقيق دور وان اوهم دورا هذا
وقد كنا قلنا ان البرهان اما للامور ضرورية واما للامور
اكثرية فالامور الضرورية لا يلتبس من حالها ان الواجب
في براهينها ان تتوسط العلل الضرورية فاما الامر الاكثري
فالحد الاوسط في برهانه يكون علة اكثرية مثل ان كل
ذكر من الناس فعلى الاكثر يغلظ ما يتحلل عنه ويكثف جلد ذقنه
وكل من يكون كذلك فانه ينبت له على الاكثر لحية فقد اعطى هذا البرهان
علة لوجود الامر ولكن اكثرية لان وجود الامر اكثري

الفصل السادس في الاشارة على ان اكتساب الحد

هو بطريق التركيب نقول انما وقعنا الى ما وقعنا اليه من
التطويل بسبب ذكر العلل لامر بيان بمشاركة الحد والبرهان
حتى نيسر الى انه كيف يلوح منه الحد وقد حققنا انه لا برهان
على الحد بوجه ولا بالقسمة يكتسب الحد فيجب الآن ان نبين كيف
يمكن ان يكتسب الحد فنقول انا نعمد الى الذوات والامور التي
لا تنقسم من جملة المحدود سواء كان المحدود جنسا او كان
المحدود نوعا فنأخذ الامور الذاتية المحمولة عليها التي
هي اعم منها ولكنها ليس يخرج عن جنسها الاول مثلا عن الجوهر او الكم

فان نز

الفصل السادس

او الكيف وساير ذلك والجنس الاقرب مثلا جنس يكون
كالعدد للفرد فنا خذ من جميع ذلك ما هو داخل في ماهيتها و
نجمعها جمعا حتى يحصل منها شئ مساو للمحدود في الانعكاس
وان كان كل واحد اكثر منه في العموم ومساو ايضا للمحدود
في المعنى حتى لا يبقى شئ من المقومات لم يثبت مضمنه فيه فان
اردنا ان نحد النوع ولا نتجاوز عنه الى تحديد الجنس اخذنا
كل محمول مقوم لماهيته ضرورى مقول على الكل واولى ايضا
فان اردنا ان نتجاوزه الى تحديد الجنس لم نقتصر على
المحمولات الكلية الاولية بل اخذنا جميع ذلك فاخذنا ما هو
اولى به وما ليس اوليا له فاذا وجدنا فقد تمكنا من تحديد
الجنس فانا اذا اسقطنا من حد النوع ما هو اخص المحمولات
بقى حد الجنس مثاله اذا اردنا ان نحد التثلية فلا ناخذ الموجود
لانه خارج عن جنسها وهو العدد بل ناخذ ما يلايم جنسها
وان كنا نريد ان نحدها وحدها اخذنا في الحد كل ما هو
اولى من الذاتيات وقد علمت ان الاولية لا توجب
الخصوص فان الجنس والفصل اولى للنوع فنا خذ العدد
فان التلثة عدد وناخذ الفرد لان التلثة فرد وناخذ

الاول له معنيان فنا خذه بالمعنيين جميعا احدهما ان تكون
العدد غير مركب من عددين النسبة والاخر ان تكون العدد
لا يعده عدد فالثلثة اول من جهة انه لا يعده عدد وليس
اولا من جهة انها المركب من عددين وذلك لانها مركبة
من ثلثة واثنين واما الثلثة فاول من الجهتين جميعا فالعدد
تول اول عليه وعلى غيره والفرد محمول اول عليه وعلى
خمسة وسبعة والاول محمول اول عليه وعلى غيره وهو
الاثنان ولا يوجد محمول مقام لماهية اول يحمل عليه
الا هذه فيكون جملتها مساوية للتلثية من الوجهين
جميعا اعني في المعاكسة وفي الماهية معا ويجب ان لا ينا
في الاشتلة ولا يتوهم لنا ان الفرد ليس نوعا من العدد
بل هو من الاعراض اللازمة لانواع العدد الذاتية لها
وان اتينا فيه في الامثلة لا فايدة فيها ونعود فنرسل
فنقول ان مساواة هذا القول للتلثة امر ظاهر اذ لا يقع
على جنسه ولا يقع على شئ غير الثلثة مما هو جنسه
وهو مما يخص بجنسه وهو اخر ما ينقسم اليه المحمول عليها
فبناد المجوهره ثم يجب ان يفهم من الجنس ههنا

امران هما المحمول العام الماخوذ في ماهية الشي والموضوع
الماخوذ في ماهيته معا فاذا اريد ان يحد الجنس الذي
هو المحمول فيجب ان يلتقط من صفات الجزئيات النوعية
لا ما هو اولية له فيكون ذلك اجناسا او فصلا ولا يكون داخلا
في حد الجنس فان الفصل اخص من الجنس والجنس نفسه
لا يكون داخلا في حد نفسه بل انما يدخلان في حد ما اليه
جنسا وفصلا وهذا مثل ان يكون قد حددنا الانسان
فاخذنا في حده الحيوان الناطق فان من هذا السبيل
لا نصل الى تحديد الجنس لانك اذا حذفت الخاص لحد نوع
نوع بقي اسم الجنس مثلا اذا حذفت الناطق من هذا الحد
وغير الناطق من حد ما ليس بانسان من الحيوان بقي
الحيوان ثم يكون الباقي اسم الجنس واسم الجنس ليس بحد له
فيجب ان يطلب جميع المحمولات التي تحمل عليه داخلة في
ماهيته كانت اولية او غير اولية له ثم يخرج كل حد النوع
وحد جنسه معا بسهولة واما كيف يخرج ذلك فقد جعل
مثاله هذا في التعليم الاول ان يوخذ الخط المستقيم وخط
الداير وخط القطع المنحني وخط الزاوية مثلا التعليمية

لا يصار ح ل

مثل خ ل

فان

فان اتصال كل خط بخط اما على الاستقامة واما على الانحناء
والاستدارة واما على زاوية فيكون الخط المستقيم يوخذ
له انه طول بلا عرض والنقط التي تفرض فيه تقع بين نقطتي
طرفيه على محاذاتهما كانها اياهما والقوس طول بلا عرض
ويمكن ان يوجد فيه نقطة كل الخطوط المستقيمة التي تخرج
اليها منه يكون متساوية والمنحدب على زاوية طول بلا عرض
يحيط بسطح وفيه نقطة بالفعل يتصل عليها جزآه فاذا اخذ
خاصية كل واحدة من هذه بقي ما يبقى مشتركا وكان
حد للجنس وهو انه طول بلا عرض ثم قيل وما رجع الى
المقولة التي يقع عليه وانظر في لوازمه الخاصة بتلك المقولة
اولا فان لوازم المركبات يستنبط من لوازم البسائط
فاما بعض المفسرين فيقول ان معناه ان كان الشيء كما كالخط
قلت كم طول بلا عرض وان كان كيفا ما كاللون قلت كيف
يخرق المشف بما هو مشف بالفعل وكذلك ثم ان المترجم
يقول ان معنى هذا انك تقول في لغة العرب طول ما بلا عرض
وفي لغة اليونانيين لا يستعملون لفظة ما الدالة على الانتشار
الا في الجوهر واما في الاشياء الاخر فيستعملون بدل لفظة

ما دام المقولة العالية فاذا ارادوا ان يقولوا سطح ما قالوا
كم سطح او لون ما قالوا كيف لون وهو اى غير سار عنى في هذا الباب
لانهم ارباب تلك اللغة وان كان لقايل ان يقول ما الحاجة
في تحديد الخط بعد ان ما انه طول بلا عرض الى ان يقال معناه
طول ما بلا عرض حتى يحتاج ان تراخ الجنس ومع ذلك فما الحاجة
الى ذكر اللوازم واستنباطها من البسايط للمركب ان كان
الغرض ما يقوله ذلك القايل بل عسى ان يكون معنى كلام المعلم الاول
هو انه يجب ان يوخذ الفصول كلها الداخلة في الجنس الاعلى
الى المحدود فترتب حتى يمكن ان تحذف خواص الانواع القسيمة
فيه فيبقى حد جنس ثم تركب ذلك الجنس مع جنس هو مقاسمه
تحت جنس فوقهما ويحذف غير المشترك بينهما ويوخذ
ما يبقى حدا لما فوقه وكذا حتى ينتهي الى اعلى الاجناس الذي
ليس له بالحقيقة حد ويكون معنى هذه اللوازم هي الفصول
المقسمة لما فوق الذي يلزمه بالتقابل او الفصول العالية التي
للاجناس العالية فانه سيشير الى هذا المعنى بعد وفي ذكر ان
للقسمة معونة في هذا الباب ويمكن ان يكون عنى باللوازم
العوارض الذاتية واشار بهذا الى ان الحد كيف يوصل به

الحامل ها

الى البرهان وان ذلك بان يطلب لوازم اجزائه حتى الاجناس
العالية ويجب اذا اريد تركيب الحدود من الانواع الى
الاجناس ان يوخذ من المحمولات المقومة للشي ما ليس بعضه
متضمنا في بعض مقوما له وان كان ملازما فان وجد شي
يتضمن اشياء منها حذف او عزل الى وقت الحاجة اليه مثاله
اذا اخذ الانسان او الفرس على انه اول نوع ابتدى
منه بتركيب الحد فاخذ له الناطق او الصهال والحساس
والمتحرك بالارادة والحيوان والمتغذي والنامي والمولد
وذو النفس والطويل والعريض والعميق والجسم والجوهر
فيحذف من جملة هذه الحيوان اولا لان الحساس والمتحرك
بالارادة متضمنان في الحيوان وكذا جميع تلك العالية
متضمنة فيه ويحذف الجسم ايضا لان الطويل والعريض
والعميق متضمنة فيه ثم يجعل على الترتيب فيقول الانسان
جوهر ذو طول وعرض وعمق ونفس مولدة متغذية
حساسة متحركة بالارادة ناطقة وناخذ في حد الفرس
الصهال بدل الناطق فيجد النطق والصهال خاصتين
بالنوعين وما وراء ذلك مشترك فيطلب اسما مفردا للجملة المشترك

يجمع

فان وجد كما يوجد الحيوان ههنا فقد كفى ان يذكر
هو مع الفصل في حد اسم النوع فيقال ان الانسان حيوان
ناطق والفرس حيوان صاهل وان لم يوجد للجملة المشترك
فيه اسم طلبنا ما هو اعلى من ذلك فاعم فليوجد مثلا
للجوهر الطويل العريض العميق اسم وهو الجسم فليوجد ذلك
فيقال جسم ذو نفس ناطق فقد تم حد الانسان وعلى
هذا القياس للفرس فان اريد ان ينتقل الى حد الجنس
فيجب ان تتري الفصول الخاصة ويوخذ جميع ذلك
المشترك للانواع مفصلا فهو حد الجنس وفي فعل ذلك الوجه
يجب ان تطلب حدود الاجناس الاخر القسمة للجنس
المحدود وسط ما هو المشترك لها وما هو الخاص بكل جنس
ويطلب للمشترك اسم ونضم ذلك الاسم الى اسم الفصل الخاص
فيكون حد ذلك الجنس وكذا الى اعلى الاجناس وانما
طلبنا بهذا القانون الموجب لاسقاط المتضمنات لعزها
وحفظها مع ذلك الى وقت آخر لانا ان اخذنا مثل
الحيوان وضممنا اليه فصل الانسان وفصل الفرس وقلنا
حيوان ناطق وحيوان صاهل ثم حذفنا الفصلين

لم يمكنا

لم يمكننا ان نحد الحيوان بما بقي لانه لم يبق الا اسم الحيوان فقط
وايضا فان اخذنا الحيوان والحساس معا فقد اخذنا
الحساس في الحد مرتين مرة مصرحا ومرة مضمرا فلذلك
حذفنا الحيوان من جملة المحمولات وايضا اذا لم نطلب
ما هو مثل لفظ الحيوان او مثل لفظ الجسم مرة اخرى
بعد حذفه ولم نفعله بل سردنا جميع المحمولات سردا
كنا قد اطلنا الحد والحد قد يطلب فيه الايجاز فقد
بان ان الغرض في الحاجة الى اخذ هذه المعاني كلها
وحذف المتضمن لعله منها وعزله ونفي رده مرة
اخرى فاذا فعلت هذا فقد يتركب الحد ولا يجب ان يظن
بالمعلم الاول انه يعترف اكتساب الحد على طريق اخذ
من اسفل لا فقط لما تفق من الاوصاف كيف كان كانه
لا يرى الا طريقة تركيب فقط بل يضيف الى ذلك مراعاة
الجنس ومراعاة المحمولات الاولية والاولية الاولية
وذلك ايضا مما نفتقر فيه الى القسمة احيانا ومراعاة
الترتيب وليس لغير ما فعله على الوجه الذي فعله وجد
الفصل السابع في ان طريق القسمة نافعة

ان خذ

لافقط

الفصل السابع

ايضا في التحديد وكيفية ذلك وتفصيل طريقة التركيب وما فيها
من قلة الوقوع في تضليل الاسم المشترك ونقول ان القسمة
وان كان لا تعنيس على الحد فهي نافعة في الحدود وذلك
لان القسمة وان كانت انما يوخذ منها اجزاء الحد اقتضابا
لا لزوما فهي نافعة في التحديد من وجوه ثلثة احدها
ان القسمة تدل على ما هو اعم وما هو اخص فتستنبط من
هذه كيفية ترتيب اجزاء الحد فيجعل الاعم اولا والاخص
ثانيا فيق مثلا في تحديد الانسان حيوان ذو رجلين
حيوان انس فان بين الامرين فرقا لان قولك ذو رجلين
حيوان انس اذا قيل فيه ذو رجلين فقد قيل فيه الحيوان
فاذا قيل الحيوان بعد ذلك تكرار وسوء ترتيب واما
اذا قيل حيوان اولا فلم يقل بعد ذو الرجلين لا بالفعل
ولا بالقوة التي يقال لها المضمنات فاذا قيل ذو الرجلين
بعد الحيوان لم يكن خلل والثاني ان القسمة يدلك
على ان يقرن كل فصل فصلت مع جنس فو قد يجعل
جنسا للمتحد فيجر ترتيب الفصول على التوالي حتى يكون
ما يجتمع في الفصول انما يجتمع على تواليها فلا يذهب

فيجعله
تفريز خ

منها

١٩٥

منها شيء في الوسط فاذا اريد ان تركيب الحد من الانواع
الى الاجناس لم يسقط من نوع الى جنس ابعد بل الجنس الذي
يليه والثالث انها اذا وفيت على الواجب كانت
تشتمل على الفصول الذاتية كلها فلا يبقى شيء من الداخلات
في ماهية الشيء الا وقد جمع فيه فيكون قد اعطينا الفصول
على توالیها طولا واعطیناها بتمامها او لو عرضا فانه يمكن
ان تقسم الجنس بقسمين ليس احدهما تحت الاخر مثل الجسم
ذي النفس الى المتحرك بالارادة وغير المتحرك بالارادة مرة والى
الحساس وغير الحساس مرة فيجب ان يراعى بها في القسمة عرضا
كما روعي طولا لئلا يفوت فصل من فصول ما ينقسم الى فصول
ذاتية متداخلة ومتوافية والمتداخلة مثل المائت
وغير المائت والناطق وغير الناطق والمتوافية مثل
الحساس وغير الحساس والمتحرك بالارادة وغير المتحرك بها
فالقانون في مراعاة الوجه الثاني والثالث حتى
يحصل منه منفعة هو ان يكون القسمة بالذاتيات
المقومات للانواع وان تكون القسمة قسمة اولية للجنس
وهو ما بينا المحل في القسمة التي تكون للجنس من طريق

تبقى شيئا من الذاتية داخلة

ماهو جنس مثلا انما يجب ان نقسم الحيوان اولا الى الطاير والسابح
والزحف والماشي ثم نقسم الماشي الى ذي رجلين وكثير
الارجل والطاير الى متصل الجناح ومنفصله فان اخل
بهذا وقسم الحيوان اولا الى متصل الجناح ومنفصل الجناح
فما قسم الحيوان من جهة ما هو طاير وكذا ان قسم الحيوان
الى كثير الارجل وذي الرجلين فما قسم الحيوان من جهة
حيوان بل من جهة ما هو ... فيجب ان ينظر اولا ان الجنس
هل يحتاج الى ان يصير له طبيعة زايدة على طبيعة
الجنسية حتى يقبل هذه القسمة اولا يحتاج بل هذه القسمة
له اولا فيقدم القسمة التي يكون اولا ويوخر القسمة التي
ليست لها اولا فاذا قسمت قسمة اولية جمعت المقسوم
والفصل ثم قسمت قسمة اولية اخرى وكذلك الى ان ينتهي
الى ما لا ينقسم الا بالعدد ثم ينتصب اطراف القسمة محمولات
النوع وتضعها للتركيب واذا قسمت شيا مرة قسمة
اولية فيجب ان يجتهد جهدك وينظر له هل يوجد له قسمة
اخرى اولية غير هذه القسمة فان وجدت قسمة اخرى ايضا حتى
يستوفي القسمة طولا وعرضا ليستوفي جميع المحمولات

حيوان بل من جهة ما هو

ويجب

ويجب ان يكون الفصول المقسمة ذاتية وقد بينا كيفية
ذلك في الفن الاول ثم قيل في التعليم الاول لا المقسم يضطر
في تقسيم الحاد في تحديده الى ان يعلم كل شي
على ما ظن بعضهم اذ قال اذا قسم المقسم قسمة تامة
وجب ان نضع الانواع الاخيرة كلها بالفعل واذا حدد
الحد حدا تاما وجب ان يذكر كل فصل للمحدود وضع
كل واحد من الاشيا بالفعل واذا لم يعلم كل فصل فلا سبيل الى
الحد فان ما لا يخالف الشي فهو هو بعينه وما ليس هو هو بعينه
فهو مخالف وان وافق في النوع كسقراط لافلاطن بل
سقراط للانسان والمخالفات الشخصية بلا نهاية
ويحتاج كل الى فصل عن كل ويشبه ايضا ان يكون المخالفات
النوعية عنده كلك وكل الصنفية فيحتاج ان يعرف فروق
الشي عن كل نوع وعن كل صنف تحت النوع وان تلك
فروق بلا نهاية لا بد منها كلها فاجيب بان هذا باطل اما
اولا فلانه ليس كل مباينة توجب ان يكون الشي مخالفا
لاخر بالذات والحد فان الفصول العرضية لا يوجب
خلافا في الجوهر والحد والاشيا المتفقة في النوع الذي لم الحد

المحدد خ ل

يكون قد ذكر خ ل

واجيب خ ل

يختلف بالعرضيات ولا يبالي حين ما يحد النوع بذلك الاختلاف
بالعرض ولا يلتفت الى الاصناف والاشخاص تحت النوع
الذي يحد واما ثانيا فانا اذا اخذنا الفصول المتقابلة مثل
الناطق وغير الناطق ونظرنا الى الحدود وانه في اي
الطرفين يقع منها فوقع مثلا في الناطق وقد فصلناه
عن كل نوع تحت غير الناطق لاشتراك الانواع التي تحت
غير الناطق في انها غير ناطقة ولا يحتاج ان نفصله عن
الثور وحده والفرس وحده والكلب وحده ولا يمكن
ايقاعنا المحدود تحت الناطق مصادرة فانه ليس يمكن
ان يقع في الناطق وغير الناطق معا وليس يمكن ان يقع
متوسطا بينهما لانه لا واسطة بينهما في جنس الحيوان وليس
يمكن ان يقع ما هو انسان وناطق تحت غير الناطق
فوقوعه تحت الناطق ضرورة لا مصادرة فاذا التمسنا
فصولا مثل هذه متساوية له لم يحتج ان يطلب فصلا
له عن كل واحد من الانواع ويجب ان يراعى في اختيار
القسمة النافعة في امر التحديد اغراض ثلثة احدها ان
راعى ان يكون القسمة داخلة في الماهية لست بان يكون

بفصول

بفصول ذاتية للانواع ويجب ان يستعان في هذا الباب
بالمواضع المذكورة في كتاب الحجج الجدلية حيث يذكر
مواضع من الاثبات جنس او فصل او ليس ويوجد من ذلك
ما كان ليس مبينا عن المشهورات الساد جد ويستعا
ايضا بالمواضع التي تدل على ان الشي عرض غير مقوم
لماهية الشي ليتحرز عن ان تكون القسمة بفصول عرضية
والغرض الثاني ان يستفاد من القسمة الترتيب فما هو
في ترتيب القسمة اول يجعل في ترتيب الحد اولا فيجعل
الاعم اولا والاخص ثانيا فان تساوى فصلان في
العموم والخصوص قدم ما هو اشبه بالمادة واخر ما هو
اشبه بالغاية وان لم يختلفا في هذا فلك ان تقدم
ايهما شئت وتوخر ايهما شئت والثالث لا يزال
تقسم حتى يبلغ الشي الحد وذان كان نوعا متوسطا
او ينتهي الى اخر القسمة التي بالذاتيات التي ليس بعدها
الا القسمة بالعرضيات ان كنت تريد تحديد الانواع
الاخيرة ثم قيل انك اذا احضرت بالقسمة او باي وجه كان
جميع المحمولات الداخلة في ما هو فميز المشتركات منها

يستعان در

المتشابهة في انواع كثيرة ونميز الخواص بنوع نوع لنجد

الجنس فمن تبين او لا ثم اردفن بالفصل فان وقع في ذكر

شيء مقول على كثيرين وطلبت المحمولات التي الخاصة التي

لواحد واحد من الكثيرين من جهة ذلك فتركب الحد ثم رفعت

ما يخص واحدا واحدا فلم يبق شيء من المعنى مشتركا فاعلم

ان الاسم مشترك لفظا وان تلك الاشياء ليست متجانسة

مثال ذلك اذا اردت ان تحد كبر النفس ففعلت ما يجب

ان يفعل في التركيب بان قصدت الموصوفين من الاشخاص

بكبر النفس فطلبت محمولاتهم من جهة كبر النفس فوجدت

انقبادس الملك واخيليوس الشجاع وأياس كل واحد

منهم يسمى كبير النفس ووجدت ايضا لوسندرس الصالح و

سقراط الفيلسوف يوصفان بكبر النفس الامر الموجود

لواحد منهم في الطبقة الاولى نجد واحدا قتل نفسه انفة

من احتمال الضيم والاخر اعتقد حقدا لوقوع الضيم عليه

اعتقادا لم يفارقه والاخر قاتل شديدا لطلب الثار من

وقوع الضيم عليه وفي الطبقة الثانية نجد واحدا منهما

ورد عليه خبر عظيم فلم يعبأ به بسبب انه كان خرج من البخت

فمن تبين

الكبار خ

والآخر

والآخر ورد عليه بلاء عظيم فلم يعبأ به لأن وروده عليه
كان بسبب البخت فإذا حذفت خواص واحد واحد
من الفرقة الأولى وجد ثم قد بقي لهم شيء مشترك وهو
قلة الاحتمال لوقوع الضيم وإذا حذفت خواص واحد
واحد من الفرقة الثانية بقي لهم شيء مشترك وهو قلة
المبالاة بتصريف البخت فإذن كبر النفس يقال على تلك
الفرقة لحد واحد وعلى هذه الفرقة بحد واحد وذلك
الحد هو ما يبقى في كل فرقة بعد حذف العوارض الغير الذاتية
لكبر النفس التي تخص وأما إذا عمدت إلى الفرقة الأولى
والفرقة الثانية فحذفت خاصية هذه الفرقة
وخاصية تلك الفرقة لم يبق شيء مشترك فقد علمت
أن كبر النفس ليس جنسا يعم الفريقين ولا معنى واحدا
بل اسما فقط ولا يمكنك في مثل هذه أن تمعن في التركيب
بل ينقطع بك العمل وتجد الاستخفاف بالبخت والامتعاض
للضيم ليسا نوعين لكبر النفس كليا لهما وإنما يكون
الحد الواحد والبرهان الواحد الكلي واحدا للفقاريق
الجزئية فالطبيب يحد الصحة من حيث هي صحة

يقتض ذا

كلية لا من حيث هي صحة صحة وبرهن على شفاء العين
لا شفاء هذه العين وتلك العين بل شفاء العين الكلية
الواقعة بمعنى واحد على عيون شخصية الحكم انا اذا
ابتدانا في التحديد من الكليات لم نامن اصعب شي
يقع فيه واجرة ايانا الى الغلط وهو اشتراك الاسم الخفي
فاذا ابتدانا من المفردات والجزئيات وتصعدنا
من طريق المعنى الى الكليات على نحو ما مثلنا في كبر
النفس امنا الوقوع في اشتراك الاسم لان تضليل
اشتراك الاسم في الكليات اكثر وكما ان الغرض المقدم
في القياس والمصادر عليه للقياس هو ان يكون مظهرا
للتصديق بالخفي فكذلك يجب ان يكون المقدم في الحد
والمصادر عليه للحد هو ان يكون مظهرا التصور الخفي
وان يكون في غاية الوضوح وهذا الوضوح قد ابتزه
الاسم المشترك وقل ما يقع هذا الخلل اذا اخذت من الجزئيات
الواحد فانه اذا قيل لون شبيه بلون وشكل شبيه بشكل
فان اتى من جانب الشبه امكن ان نغلط ونظن انه
معنى واحد وخصوصا اذ هو من العوارض الذاتية بالتشكيك

الشبه ح

وهما

١٩٩

وبهما من باب الكيفية واما اذا اتى من جانب الشكل واللون
فنظر الى شكل شبيه بشكل فكان ذلك شكلا يساوي
زواياه ... الشكل اخر وتتناسب اضلاعهما على التناظر
ثم نظر الى لون شبيه بلون فكان ذلك لون ...
اللون الاخر في الخاصة مشاركته تكون انفعالها منهما
واحد واذا حذفت الخاصتين من الشبيهين لم يبق للخاصيتان
شئ مشترك فاما وقوع الغلط من اتفاق الاسم
وكل حال الحار في الصوت والحار في الشكل كالزاوية
فبين ان لا ابدا في التحديد من الانواع ثم تركيبها بعضها
الى بعض لظهور حد الجنس افضل واقرب الى الاحتياط

الفصل الثامن

الفصل الثامن في الانتفاع بقسمة الكل
الى الاجزاء وتمام الكلام في توسط العلل المنعكسة
وغير المنعكسة وتحقيق الحال فيه فاك ليس يجب
ان تقتصر على استنباط الامور التي توخذ في الحدود
والمقاييس من القسمة التي للكلي الى الجزئي بل ومن
التشريح الذي للكل الى الاجزاء مثل تشريح الحيوان
والنبات الى اجزائه الاول كالاعضاء الاولية

ثم الثانية كالاعضاء البسيطة ثم الثالثة كالاخلاط وكذ
الى اخر ما للاجزاء وليس ينبغي ان يقتصر على ذلك فقط
بل يتامل اذا كثرت الاجزاء والجزئيات ما الامر الذي
يلزم كل واحد وكل علة من المحمولات والعوارض
وايضا اي الاجزاء يلزم اي الجزئيات واعلم انا كما استنبطنا
من القسمة ان الحيوان تحت الجسم الحساس وتحت ذي
النفس فكذلك استنبطنا من التشريح ان الحيوان مركب
من جوهر مستمسك ومن جوهر سيال وكذلك استنبطنا لوازم
الجزئيات من الاجزاء مثل ان كل حيوان اصلع يبيض
وان كل حيوان طاير منفصل الجناح يبيض ومتصل
الجناح لا يبيض وان كل حيوان ذي قرن فلا اسنان
على فكه الاعلى وعلمنا ان ذلك لان المادة تذهب في
قرونه وكل حيوان ذي قرن فله كرش لانه لا يجيد
المضغ فيجب ان تكون لغذائه قبل وصوله الى جوفه الباطن
هضم ما وكل سمكة فلا رئة لها وامثال هذه المستنبطات
وعللها نافعة في اعطاء اللم وان لم يكن كل ما ذكرنا اعطاء
علة فانا اذا كنا حصلنا بالتشريح والبحث بما عاين الكثير

لوجد

لو وجدت شيء هو ذو قرنين وذو رجل ولكن لا لانه ذو رجل
اذ قد لا يوجد لذي رجل آخر ولكن لانه ذو قرن
اذ كل ذي مثل الثور والاروى والماعز فا
كرش فاذا قيل لنا لم يعد الحيوان كرش فقلنا لانه له قرن
او ان قيل لنا لم ليس له كرش فقلنا لانه ليس له قرن
كان هذا نافعا يوجد لما في جواب اللم وان لم يكن
فيه اعطاء العلة القريبة ولكن يجب ان نتامل ان اي معنى
يلزم اي معنى بالذات حتى لا يجعله لا انما لما هو اخص من
او اعم منه وربما كان المعنى المشترك ماخوذا من طريق
التناسب مثل ان الجرف للسلحفاة كالشوك للتمسك
والعظم للانسان وقد يجد مسائل كثيرة مسئلة واحدة
على اختلاف استحقاق الواحد وذلك لكون الحد الاوسط
شيئا واحدا بالنوع مثل احتباس الماء في السراقة وابرازها
من الزراقة وانجذاب الجلد في المحجمة فان جميع ذلك
قد يتحد لكون السبب في جميعه ضرورة الخلاء وعند
فلاطن جذب المقاطيس والكهربا والمحجمة سببه شيء واحد
وهو انتقال الهواء فيتبعها انتقال ما هو فيه او كون الحد

الاوسط واحدا في الجنس مثل الصدا او قوس قزح فان
المتوسط فيهما واحد بالجنس وهو انما انعكاس المحسوسات
لكن لان ذلك انعكاس صوت وهذا [illegible] اللون وقد
يختلف مسايل مشترك في سبب هو واحد فلا يكون بالحقيقة
مسئلة لان تنسبها الى ذلك المتوسط ليست نسبة واحدة
بل هي لهذا اقرب ولذلك ابعد ولكن في الجملة يكون
الاوساط مرتبة بعضها تحت بعض مثلا اذا سئل فقيل لم صار
النيل عند المحاق اشد سيلانا فيقول لان الشهر عند المحاق
اشبه بمجاري الشتا فقد تمت مسئلة ثم يسال بسؤال
اخر ولم صار الشهر عند المحاق اشبه بمجاري الشتا فيقول
لان القمر ينقص ضوءه الذي يلينا فيعدم التسخين الكاين
منه فلو سئل لم يكون هذا ايضا لكان الجواب لان الشمس
وهو الذي يضيء الضوء صارت محاذية للجانب الاعلى
الذي لا يلينا فهذه المسائل كلها تحت سبب واحد وهو
الاجتماع الا انها تختلف في القرب والبعد فليست
مسئلة واحدة قبل ويمكن ان يسال سائل فيقول
اذا كان من المحمول الاوسط التي يوضع عللا للكبريات

من الحدود

ما يساوي

٢٠٧

مابيناه وبهاتبيّن توسّط الارض بين القمر والشمس لكسوف
الشمس وبيّن كون الورق عريضا لانتشاره فانه سبب مسا
وللاعتبار ... ان يعـ ... او القريب هو سرعة انفشاش
الرطوبة المائية وهو ايضا مسا وفيمكن ان يبرهن العلة بالمعلول
ايضا كما بين المعلول بالعلة ويصير البيان دورا فانا ان شئنا
قلنا ان القمر انكسف فقد توسّطت الارض بينه وبين
الشمس وان شئنا قلنا ان القمر توسّطت الارض بينه
وبين الشمس فقد انكسف وايضا هذه الشجرة عريضة
الورق فينتثر ورقها وهذه الشجرة انتثر ورقها فهي عريضة
الورق وهذا دور ظاهر فيبين في جوابه ان هذا البيان
فيهما ليس دورا ولا وجد البيان فيهما واحدا اما ان
البيان ليس فيهما دورا فذلك لانه لا يخ اما ان يكون
الامران مجهولين فيكون ذلك هو الدور والكلام لنا
في مثله وان سبق التوسّط الى الذهن فعرف بحساب
ثم اثبت بتوسيطه الكسوف لم يكن دورا الا ان يحاول
اثبات التوسّط من الكسوف الذي يتثبت من التوسّط
كان الكسوف مجهولا وان كان سبق الكسوف الى الحس

ثم اثبت بتوسيط التوسط لم يكن دورا الا ان تحاول
نظر ما ذكرناه واما ان كان كسوف ما يدل على توسط
توسط اخر لا ذلك بعينه يدل على كسوف اخر لا ذلك الاول
بعينه ليس هناك كما علمت دور وانما يكون البيان
في هذه الاشياء دورا اذا كان مثلا الكسوف مجهولا
ويثبت بالتوسط وهو مجهول انما يثبت بالكسوف
وبعد هذا فان التوسط يعطي برهان اللم للكسوف و
الكسوف يعطي قياس الان للتوسيط الا ترى ان التوسيط
علة للكسوف فيوجد في حد الكسوف على نحو ما علمت
وليس الكسوف علة للتوسيط فليس يوجد في حده و
يقول انا قد نبرهن على نتيجة واحدة بوسايط من اسباب
مختلفة فتارة من الفاعل وتارة من الصورة وتارة
من الغاية وتارة من العنصر مثاله انا نبرهن ان الانسان
يجب ان يموت من ان العلة الفاعلة للموت وهي
الحرارة المفيدة للرطوبة التي يتعلق بها الحيوة وتارة
من جهة العلة المادية بان كل مادة موضوعة للكون فهي
موضوعة للفساد وذلك لانه اذا كان للشي مادة يمكن منها

هيئة ما بالضرورة وكان ايضا هناك علة فاعلة يلزم
عنها تلك الهيئة بالضرورة فواضح ان يكون توسيط المادة
صالحا لا نتاج وجود الهيئة وكذلك توسيط الفاعل وكذلك
توسطهما مجتمعين لكنه اذا وسطا ايهما كان [illegible]
في القوة توسيط الاخر لان المادة لا تخرج الى الفعل الا بفاعل
والفاعل في ذوات المادة لا يفعل الا في مادة فيكون التوسط
التام وهو مجموعهما جميعا اما بالقوة واما بالفعل فيكون
كان مجموع ذلك هو العلة الموجبة للنتيجة وان كان
فيها علل مجتمعة مثاله انك اذا قلت ان القمر ينكسف لتوسط
الارض فقد اعطيت السبب الفاعل للكسوف وضمنته في
القوة السبب القابل من الكسوف اذ المتوسط انما يستر قابلا
للضوء فيكون تمام التوسط اجتماع الامرين من كثرة وهو
فعل الفاعل وقبوله وهو حال القابل وان اعطيت العلة
في هيئة قبول القمر الضوء وجعلت كرته وهو من السبب
القابل فلا يتم ذلك الا ان يضاف الى الشمس على وضعها فيكون
ضمنه السبب الفاعل والقابل ايضا وكذلك ان اعطيت الغاية
في امر فقد ضمنت الفاعل والقابل فيه والا لم يجب المعلول فلولا

فهو السبب لما كان التوسط علة للكسوف ولولا امكان وجود
المانع القابل من المفيد للضوء لما كانت الكرة علة لذلك النحو
القمر فمن هذه الجهة تكون العلة الموجبة للنتيجة شيئا
واحدا مع الجملة واما انه يجب ان يعطى فاعل دون
قابل او دون غاية او ان يعطى فاعل فقط بالفعل والقابل
بالقوة او القابل فقط بالفعل والفاعل بالقوة وسائر
الاقسام فامر باطل بل يجب ان يعلم من حال اعطاء الاسباب
الكبيرة حدودا اوسط انها تكون في قوة علة واحدة في
الحقيقة لان الاعطاء انما لم يتم لا لمجموعها لم يكن تاما
موجبا وقد يظن بسبب هذا الفصل انه لا يجوز ان
توسط في مطلوب واحد الاسباب واحد وليس كذلك
على الاطلاق بل على النحو الذي بينا وقد يظن ايضا ان العلة
يجب لا محالة ان تكون مساوية للمعلول منعكسة عليه وهذا
ايضا غير واجب الا في الوجه الواحد واما ما قصد في
التعليم الاول وذكر الوجه الواحد ان تكون الاوسط علة
للاكبر مطلقا وتكون طبيعة الاكبر في ماهيتها معلولة لطبيعة
معينة فيكون حيث كانت يكون معلولها اي اذا كان

المعلول

المعلول علية واحدة واما الوجوه الاخر فلا يجب فيها
ذلك فان الطبيعة الواحدة كالرعد يكون من اسباب
كثيرة اخمد وجود انها مثل ريح في سحاب او طفي نار
فيه والسحاب بنفسه طبيعة واحدة قد يكون لها اسباب كثيرة
مثل صعود البخار ومثل برد الهوا بنفسه وكذلك الحرارة
المنتشرة من القلب في الاعضا التي هي الحمى قد يكون لها
اسباب اما اشتعال روح او عفونة اخلاط او اشتعال عضو
فاي هذه الاسباب جعلت حدودا اوسطى انتجت المعلول
وهي اخص منه وليس لقايل ان يقول ان سخونة الروح
ليس سببا للحمى كلها بل لحمى ما فلا يصلح ان يوضع علة للقياس
المنتج للحمى وانما ليس له ذلك لان المحمول في الكبرى ليس هو
ايضا الحمى كلها بل حمى ما فيكفي في اثبات الحيوانية ان يكون
او يثبت اي حيوانية كانت وليس يكفي في سلب الحيوانية
ان يسلب اي حيوانية كانت بل الحيوانية على الاطلاق
وكذلك فان الانواع المتوسطة كل نوع منها سبب لوجود جنسه
في النوع الذي دونه والاشخاص تحته فلا يجب ان يشترط
ان العلة يجب ان يكون مساوية دايما في البراهين حتى اذا كان

فاما اذا قلنا الانسان حيوان
لم نعن ان الانسان كل حيوان
بل حيوان ما فيكفي م

الحد الاوسط

اخص من الاكبر لم يكن برهانا بل يجب ان يعلم ان الاسباب
بعضها يدخل في الحد فتلك مساوية للمحدود كانت مادة او فاعلة
و[illegible]ضها يكون لنا اخص من طبيعة الشيء وربما كان اعم فا
لاخص يد[illegible] الحد لان طبيعة الشيء لا تتقوم من جهة
ما هو هو حتى يتوقف وجود تلك الطبيعة على وجود
ذلك السبب مثلا ان السحابية غير متوقفة في الوجود
على وجود سبب بعينه من الاسباب الخاصة وايضا الحمى
من جهة طبيعتها ليست تتوقف في الوجود على ان يوجد
سخونة الروح فقط بل ان كان سبب اخر كان فاذا كانت
الاسباب التي هي اخص مع انها اسباب ومع انها تعطي اللم
للنتيجة ليست اسبابا لمطلق طبيعة الحد الاكبر لم يدخل
في الحد وهذه الاسباب يكون علة للنتيجة بالذات وللحد
الاكبر اذا كان مطلقا لا مضافا الى الاصغر بالعرض ونحن
قد بينا قبل ان من الحدود الوسطى التي هي علل ما هو علة
للنتيجة فقط دون الاكبر مثل السخونة التي في الروح فانها
علة لوجود الحمى في هذا البدن لا لوجود الحمى على الاطلاق
فان وجد لهذه العلل التي هي اخص امر عام فيكون ذلك علة

مطابقة للشئ المعلول منعكسة عليه كانت هذه الخواص
علل لذلك العام الا زماله ولا يجب ان لا يزال يوجد بينها
وبين العام عام اخر فذلك امح بل يقف عند عام هو له
اول بلا توسط فيكون علل خاصة ومعه عام لا واسطة
بينهما النسبة من العلل مثاله ان السحاب وان كانت
يجتمع علله كلها فى شدة تكثيف الهواء العالى فيكون مثلا العلة
المطابقة للسحاب شدة تكثيف الهواء العالى فان شدة تكثيف
الهواء العالى علته البخار المتصاعد والبرد ولا يجوز ان يكون
بينهما وبين شدة التكثيف سبب عام اخر وان كان
وقف اخر الامر فالبرد والبخار غير ماخوذ فى حد السحاب
لذلك والعلة المكثفة حيث للهواء العالى ماخوذة فى
حد السحاب فما كان من العلل بهذه الحال اعنى داخلة
فى الحد فهى منعكسة الفصل التاسع فى تحقيق ما
ما اورده المعلم الاول فى معنى توسيط العلل ومحاذاة
مذهب كلامه فيه مع الايضاح فلنرجع الآن الى الوجه
الذى يجب ان يفهم عليه كلام المعلم الاول لئلا تعرض
الشكوك فنقول يجب ان نفهم كانه يقول انه وان كان

الفصل التاسع

قد يمكن ان يحكم بالحد الاكبر الواحد بسببين متوسطين شيئين
مثل ان نحكم بر على ج وه بواسطتين احدهما ب والاخر
في مثل ذلك لا يلزم اذا وضع المعلول الاعم موجود ان
يوضع من العلة التي هي اخص اي علة كانت واتفقت
ولا ان يوضع واحدة بعينها وان كان لا بد من ان يكون
قد وجدت علة ما ولكن لا كل علة وكيف اتفق بل انما
يتعين ما يتعين بسبب فقد يمكن ان يوخذ ما هو بخلاف
هذا ويكون العلة فيه لا يوخذ للاشياء الكثيرة الا متوسط
معلول واحد بسا وولكن المط في المسئلة كليا وعلته
كلية ومطلب بشئ كلي له العلتا اولا وان كانت لما تحتة
ثانيا مثل ان جمود الرطوبة يوجد لاشجار شتى من التين
والجوز والكرم ولكن يوجد اولا لشئ عام لها وهو عريض
الورق فيكون كل عريض الورق اوكل شجر منتشر الورق
فان رطوبته تجمد واذا جمدت بطلت لزوجتها الطبيعة
الماسكة فانتشرت فيكون الانتشار هو الاكبر المعلول وجمود
الرطوبة هو السبب والعلة وعرض الورق هو الذي
له العلة اولا وليس الانتشار معلول جمود الرطوبة

لا في

لا في ذاته ولكن يجب وجوده في موضوع قابل هو معلول
له بسطا فما وما كان مثل هذا مما يكون يوجب حكما ما فقط
معلولها في اشيا كثيرة ولكنه ليس لها اولا بل لمن يجمع
كلها وهي علة له لا في وجوده في موضوع موضوع فقط
بل لوجوده مطلقا ففي مثل هذا ما يجب ان تكون العلة
داخلة في حد الحكم المساوي لها وذلك لان العلل ههنا
يجب ان لا تكون اخص من المعلول فان الاخص من المعلول
ليس علة الطبيعة الحد الاكبر المعلول على الاطلاق بل علة
لوجوده في موضوع موضوع كما اوضحنا من قبل وتلك
الموضوعات تكون لا محالة مختلفة الانواع وقد فرضناها
هنا ان العلة ليست لموضوع موضوع بل لامر جامع
فاذن مثل هذه العلة داخلة في الحد فهي حد مبدأ
برهان والاوسط في مثل هذا الموضع هو الذي يكون منعكسا
لا في كل موضع فعلى هذا يجب ان نفهم قول المعلم الاول
ولا يجب ان يضايق في مثل هذا المثال من جهة ان انفشاش
الرطوبة ليست علة بالذات للانتشار بل هو الثقل الطبيعي
وانما الانفشاش او الجمود للرطوبة ايهما كان فهو علة

لعدم العلة الواصلة فهو سبب الانفصال بالذات وللانتشار
بالعرض بمعنى من الغايق ثم قيل فليست [illegible] يمكن ان لا تكون
لشيء واحد من العوارض المطلوبة بالبرهان في الكل علة
واحدة اي في المعنى الجامع للموضوعات المختلفة لا في
موضوع ثم قيل اما العلة الحقيقية الذاتية للامر فلا يمكن
لانها تكون حدا مبدأ برهان كما اوضحنا واما علة القياس
كالعلامة والاعراض الغريبة فهو ممكن ان يفهم انه يعني العلة
التي هي علة في جميع الموضوعات وليس لا علة خاصة
لموضوع موضوع فكانه يقول ان مثل هذه العلة يكون مساوية
للمعلول حتى ان كان المعلول مشترك الاسم واخذ شيئا
واحدا فيما يجعل علة له فلا يمكن ان يوخذ شيئا واحدا
الاشتراك الاسم حتى يكون مساويا له وان كان المعلول جنسيا
لمعلولات نوعية كانت العلة جنسية لعلل نوعية
وان كان واحدا بالنسبة الى كثير كانت العلة كذلك
فيجد الحد الاوسط في هذه على طبيعة الحد الاكبر فانه ان كان
الاكبر متواطئات يجب ان يكون ما يوجبه وهو علة له
بالذات يعني محصلا متواطئا وان كانت العلة من حيث

هي علة معنى محققا محصلا غير مبهم فيجب ان يكون ما يجب

عنها معنى بازائها محققا محصلا غير مبهم ولا معنى يدل

عليه باسم واحد واذا كان هذا هكذا فان لم يكن الاكبر

محصلا فالاوسط ليس محصلا فان خصصت مسايل

لموضوعات مختلفة فيها مطلوب واحد في المطلوب

اولا لمعنى عام لها فالمسائل ليست كثيرة بل واحدة وكذا

اذا اخذت لها حدود وسطى مخصصة فليست بالحقيقة

كثيرة بل واحدة لوحدة المطلوب فان التخصيصات

الملحقة به قد يزال وسمى العلة علة للمعنى العام في ذلك الحكم

بعينه مثل ابدال النسبة تخصيص بالعدد وهناك حدا اوسط

اخر وتخصص بالمقادير وهناك حدا اوسطا اخر وانما هو اولا

للكم بما هو كم والحد الاوسط هو الشى المشترك للحدين علة

وذكر ايضا او لا للكم لكنه كما عرض للحدين الاكبرين والاصغرين

ان خصصا بجنس واحد فكذلك عرض للاوسطين ان

خصصا واما ان لم يكن البيان مثل بيان ابدال النسبة

الماخوذ في الهندسة على وجه وفي الحساب على وجه

بل مثل بيان المشابهة الماخوذة في اللون على وجه وفي

الاوسطين الماخوذين في العلمين المختلفين

وهو النحو من الترديد المجعول

الشكل

على وجه فليس يمكن ان يكون الحد الاوسط في المتشابهة المطلوبة
في المسئلتين واحدا بوجه الا بالاسم الى المتشابهة فيهما
واحدة بالاسم ويختلف في الحد فان حد المتشابهة في
اللون هو انه معه في الجنس وفي الشكل تساوي الزوايا
وتناسب الاضلاع ولو كانت المتشابهة لا باشتراك الاسم
ولكن بالتشكيك والاتفاق في النسبة لكان الحد الاوسط
كذلك كما يوخذ في المسائل التي مطلوباتها اشياء نسبتها
متشكلة مثل الصحي والطبي والقوي وغير ذلك فقد بان
من هذا حال نسبة الحد الاوسط الى الحد الاكبر في مثل
هذا الباب واما نسبته الى الحد الاصغر فانه انما يكون
منعكسا عليه اذا اخذ فاما الحد الاوسط والعلة له اولا
مثل عرض الورق فجعل هو الحد الاصغر فقيل كل شجر عريض
الورق فاما ان احد ما هو له ثانيا فجعل حدا اصغر مثل
شيء من الانواع تحت الحد الاصغر الاول لم يجب ان ينعكس
البتة مثل التينة والكرم فان انتثار الورق يكون
علته كليا ثم قيل اعني بالكلي الفاضل عليه الزايد ومن قبل
فانما كان يسمى كليا لمعنى اخر ولنا عليه بيان تم على المعلم

الاول

٢٠٧

الاول واوضح ما ذهب اليه من المذهب فقال انه قد يجوز
ان يكون علل كثيرة نسبي مع كثرتها اخص من المعلول ويكون
علة لشيء واحد ولكن في موضوعات مختلفة مثل ان
علة طول العمر اما في الناس وذوي الاربع فهو عظم المرارة واما
في الطير فيبس المزاج او شيء اخر واما لشيء واحد في شيء
واحد فلا يجوز ان يكون علل مختلفة اي العلل التي يعطي
بالتمام على نحو ما قلنا في الصدور لشيء ان يسال انه اذا انعكس
على الموضوع علة المحمول ثم كان للمحمول علة اعم منها لا ينعكس
على الموضوع مثلا ان هذا السحاب ان كان من برد ومن تكثيف
الهواء وسحاب آخر كان من بخار ومن تكثيف هواء وفي
احديهما علة تكاثف الهواء هو البرد وفي الاخر تكاثف
البخار فانهما هو العلة الخاصية بالسحاب الاول وايهما
هي العلة الخاصية بالسحاب الثاني فالجواب ان الخاص
بالاولى هو الاقرب اليه اعني البرد وبالثاني الاقرب اليه
وهو البخار والخاص بالسحاب المطلق هو الاقرب اليه
وهو تكثيف الهواء وبالجملة فان العلل للموضوعات الخاصية
هي العلل الخاصية والعلة للموضوع العام هي العلة العامة

مكثف

وقد عرفت معنى مثال الخاص والعام فی العلل وايضا اذا كان
بين الطرفين اوساط متماسكة بعضها علة لبعض فالعلة
للاصغر هو الاقرب اليه منها لانها علة لوجود العلة
التی تليه لها الى ان اقرب من المحمول والعلة للاكبر هی
الاقرب من الاكبر فقد عرفت الفرق بين علة النتيجة
وعلة الاكبر وحده بان الاول هو علة النتيجة فما هو
اقرب من الاصغر فهو اولى بالعلية للنتيجة والثانی
هو علة الاكبر وحده ولست اعنی بعلة النتيجة فی
هذا الموضع علة التصديق بها بل علة وجودها فی نفسها

الفصل العاشر فی خاتمة الكلام فی البرهان

قد بينا من قبل ان العلم بمبادی البرهان يجب ان يكون
آكد من العلم بنتايج البرهان فلسائل ان يسال انه هل كان
علم ولقوم واحد او احدهما علم والآخر شیء آخر
ولقوم اخر نعم لا يخ اما ان يكون موجودة فينا كما خلقنا
ونحن نعلمها منذ ذلك الوقت فكيف يكون عندنا علم
وكنا لا نعلم له حتى استكملنا وليس يجوز ان يكون عندنا
علم برهانی لا نعلمه فكيف علم اوضح من البرهان وان كنا

ولست

الفصل العاشر

فلسائل ان يشك فی

اصح فی

نعلم ثم نسينا فمتى كنا نعلم وفي اى وقت نسينا وليس يجوز
ان نعلمها ونحن اطفال وننسيها بعد الاستكمال ثم نتذكرها
بعد مرة اخرى عند الاستكمال اذ من الحق انا نكون من الغافلين
عن مبادى البرهان اولا ثم انا نقتنيها ونحصلها فكيف
نحصل مجهولا بغير برهان وان كان ببرهان احتجنا
الى مبادى قبل المبادى الاول هذا محال فلا سبيل الى حل هذا العويص
الا ان يكون عندنا قوة من شانها ان نعلم اشياء ما بلا تعلم
وبمعاونة اعوان يكون معونتها على جهة غير جهة المعونة
في التعليم وتلك الاعوان قوى الحس الظاهر والحس الباطن
الموجودين في الحيوان كله او اكثره فان الحس الظاهر وان
وجد في الحيوان كله فان الحس الباطن الحافظ لما يؤديه
الحس الى النفس ربما لا يوجد لكل حيوان او ان وجد
لكل حيوان فربما لم يكن في بعضها العقلة ثبات مثل
حالها في الدود والذباب والفراش الذي يغشى النار
ثم ينسى انها موذية فيرجع اليها واما الحيوانات الكاملة
فيبقى عندها ما اخذت من الحواس مدة طويلة والحيوانات
تاخذ بقوتها هذا الادراك شيئين احدهما صورة المحسوس

غافلين

بعض الحيوانات

وخلقته كخلقة الذئب الضار بها وخلقة المحسن اليها الشاكر

وانما ياخذ هذه الصورة بالحس ويخزنها في الخيال وهي

في مقدم الدماغ والثاني يعني المحسوس مثل منافات

الذئب وموافقة المحسن وهذا القسم لا يدركه الحيوان

بالحس بل بقوة متميزة لها كالعقل لنا ويسمى وهما ويخزنه

في قوة اخرى تسمى ذكرا وهي في موخر الدماغ وهذه

القوة الباطنة فانها في الانسان اقوى وخاصة قوة

الذكر والحفظ والوهم فالحس والوهم يوكدان مما يخزن

في المصورة وفي الحافظة بالتكرير ثم ان القوة المقتنية

للعلوم الاول فينا مطالع بهذه الاوهام الباطنة فتميز التشبيه

والمخالف وينتزع عن كل صورة مالها بالعرض وتجرد ما

بالذات فيحدث فيها اول شيء تصور البسايط ثم تركب

تلك البسايط بعضها ببعض بمعونة قوة تسمى مفكرة وتفصل

بعضها عن بعض فيلوح لها في تلك المعاني تركيبات فما

اتفق ان كان منها علما من شانها ان يعلم بلا تعلم ولا واسطة

علمه وخزنه مثل ان الكل اعظم من الجزء وفي كثير منها تستفيد

حكم التركيب والتفصيل من الحس على سبيل التجربة وقد قلنا

ما معنى التجربة فاذن السبب في انا لا نعلم هذه المبادى هو
فقد اننا مبدأ ايصالها وهو التصور فان المبادى الاول
وان لم يكن لها مبادى من جهة التصديق فلها مبادى من جهة
التصور واما مباديها من جهة التصور فمكتسب بالحس
والتخيل والتوهم فاذا اكتسبت امكن ان نورد التركيب فيها
والتفصيل بينها مورد التصديق فنتصور من حيث
هي مركبة ومنفصلة وبعد هذا التصور نعقلها بالذات
وهذا التصور احد مباديها وكما ان الحفظ يتاكد بمحسوسات
متشابهة متكررة كذلك التجربة تتاكد بل تنعقد بمحفوظات
متشابهة متكررة فيكون بهذا الوجه لنا ان نقتنص الكليات
المتصورة والكليات المصدق بها بلا برهان فيكون
اقتناؤها الوحيد غير وجه التعلم والتعليم ويكون انما جهلناها
قديما لان بسايطها لم تلح لنا ولم تخطر ببالنا فلما استفاد
الواحد منا من الحس والتخيل بسايطها على النحو المذكور
ولاح له تاليفها كان ذلك سبب تصديقنا بها لذاتها
اذ كان متصلا بالفيض الالهي الذي لا ينفصل عند المستعد
ولما سائر العلوم فيستفاد بعضها من التجربة واما بوسط اذا كان

نفس تاليف البسايط لا تقتضي التصديق فسكون المكتسبات

من العلوم قد سبقها سببا الجهل وهو عدم لوح البسايط

للذهن وعدم الوسط والتجربة وكذا الاوائل البديهية بنفسها سبقها

احد التسبيين وهو الاول وقد شبه المعلم الاول حال اجتماع

صورة الكلي في النفس بحال اجتماع الصف في الحرب فانه

اذا وقعت هزيمة فثبت واحد فقصده آخر ووقف

معه ثم تلاهما ثالث واتصل الامر فجعل واحد واحد يعود

انتظم الصف ثانيا فيكون الصف ينتظم قليلا قليلا وكذلك

العلم والصور الكلية العقلية ترتسم في النفس قليلا قليلا

عن احوال محسوسة اذا اجتمعت اكتسب منها النفس الصورة

الكلية ثم قد قال هو ذلك ايضا لان الذي يحس الجزئي فقد

يحس بوجه ما الكلي فان الذي يحس سقراط فقد يحس

بانسان وكذلك ما يؤديه فانه يودي الى النفس سقراط وانسا

الا انه انسان منتشر مخالط لعوارض الانسان لا انسان

صراح ثم ان العقل تقشره ويميط عنه العوارض فيبقى له

الانسان المجرد الذي يفارق به سقراط افلاطون ولو انه

لم يكن ادرك الانسان بوجه ما لكان الوهم فينا وفي الحيوا

تاما خ

لا يميز بين اشخاص النوع الواحد والنوع الآخر ما لم يكن عقل
او لا الحس ايضا يميز ذلك بل الوهم وان كان الوهم انما
يميز شيئا والعقل يميز شيئا اخر وكلما اصطادت هذه
القوة معنى كلما ضمنته الى آخر واصطادت بهما معنى كليا
آخر وهذا الماخذ الطبيعي فى ادراك النفس للامور الاولى
شبيه بالماخذ الصناعي الذى اليه يدعو المعلم الاول
فى اقتباس الحدود وهو التركيب وهذا من دلايل
شرف التركيب قيل فلننظر اى قوة من قوى النفس هذه
فانا نقول ان للنفس قوة علامة بها يكسب المجهولات
بالنظر وقوة عاقلة وقوة ظانة وقوة مفكرة وقوة
متوهمة ولا يعرض لنا فى القوى الباطنة قوة دراكة
غير هذه ثم الظانة والمتفكرة والمتوهمة لا يعتد بها
ولا حكمها صادق دايما حتى تتقدم على قوة العلم ولا قوة
العلم صالحة لهذا لانه كان مبدأ البرهان ليس بمكتسب
بالبرهان فكذا سبيل العلم لا ينال بقوة العلم ولم يبق
قوة تصلح لهذا الا العقل فهذه القوة هي قوة العقل
النظري المحوز فينا وهو الاستعداد الفطري الصحيح

ربنا اغفر لي ولوالدي
وللمؤمنين يوم يقوم الحساب

النظر في ... ر



واما المبدأ القبول العلم فهو العقل بالملكة وسيعرف ان

في كتاب النفس وهذه القوة الفاعلة انما يفعل

فعلها الاول اذا اعتدل مزاج الدماغ

فقويت القوى المعينة اعني الخيال والذكر

والوهم والفكرة فتمت آلات العقل

واعلم ان النظر في المواضع المعينة في الفن الذي

في الجدل نافع جدا في البرهان اذا تعقبت

منه المواضع البرهانية ونحن ننقل

من ههنا الى ما هناك فاذا وضع

موضع برهاني والقياس عليه

والله تعالى اعلم

تم الفن الخامس وهو البرهان ونحمد الله والحمد لله

رب العالمين وصلواته على سيدنا محمد وآله اجمعين

م م م

م م

وفرغ من كتابته محمد شريف بن عبد الغني بن شيخ

خضر الحصاري عفي ذنوبهم يوم الثلثا واخر من شهر شوال ٨٤٠ سنة